AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# تكاملية بناء ستراتيجيات التراث البحري في تعزيز خطط التنمية وفق الاهداف الانمائية .. الروىء المستقبلية

أ.م.د.سفيان منذر صالح[1]
Dr. sufian m. salih
كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين
[1]sufian.m.salih@nahrainuniv.edu.iq

م.م. رواحل علي طليع[2]
Asst. Lec. Rawahil Ali Tali
جامعه واسط، كليه الاداره والاقتصاد
[2] rtalea@uowasit.edu.iq

م م ضرغام عبد العالي جليب [3]
Asst. Lec. Dhurgham Abdul Aali Jleeb
جامعه واسط، كليه الاداره والاقتصاد
[3]dchlaib@uowasit.edu.iq

**المستخلص**

يهدف هذا البحث إلى دراسة تكاملية بناء استراتيجيات التراث البحري في تعزيز خطط التنمية وفق الأهداف الإنمائية المستدامة، مع التركيز على الرؤى المستقبلية لتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل العلاقة بين الحفاظ على التراث البحري وتحقيق التنمية المستدامة، مستنداً إلى دراسة ميدانية أُجريت في جامعة النهرين شملت توزيع (240) استبانة وتحليل (180) منها.

توصلت النتائج إلى أن تطبيق الاستراتيجيات التكاملية، ولا سيما باستعمال الأدوات الكمية مثل مصفوفة أيزنهاور، يسهم بفاعلية في تحديد الأولويات وتحسين كفاءة خطط التنمية المتعلقة بالتراث البحري. كما بيّنت الدراسة أن تعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير التمويل، وإشراك القطاعين العام والخاص، تمثل ركائز أساسية لإنجاح برامج الحفاظ على التراث البحري وتوظيفه في السياحة البيئية والتنمية المحلية.

واختُتم البحث بتوصيات عملية تدعو إلى إنشاء أقسام متخصصة في التنمية السياحية داخل الحكومات المحلية والجامعات، وتفعيل الشراكات الوطنية والدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما الهدف (14) المعني بالحياة تحت الماء.

## Abstract

This research aims to explore the integrative development of maritime heritage strategies to enhance development plans in line with the Sustainable Development Goals (SDGs), with a special focus on future visions for their implementation in economic, social, and environmental development. The study employed a descriptive-analytical approach to analyze the relationship between the preservation of maritime heritage and sustainable development. A field survey was conducted at Al-Nahrain University, where 240 questionnaires were distributed and 180 valid responses were analyzed.

The findings indicate that adopting integrative strategies—particularly through quantitative tools such as the Eisenhower Matrix—effectively supports prioritization and improves the efficiency of development plans related to maritime heritage. The study also highlights that community awareness, adequate funding, and cooperation between public and private sectors are essential for the success of heritage conservation programs and their use in eco-tourism and local development.

The research concludes with practical recommendations to establish specialized tourism development units within local governments and universities and to activate national and international partnerships to achieve the SDGs, particularly Goal 14: Life Below Water.

**مقدمـــــة :**

إن التراث الشعبي بصورة عامة هو بصمة الهوية ووشم الانتماء الذي يميز شعباً ما ويحدد أعمق مشاعره وأحاسيسه وتصوراته الإنسانية. وعلينا أن نعتقد هنا أن التراث كامن في اللاشعور الجمعي وحاضر فيه حضوراً لا يدانيه حضور، إنه الخريطة الوراثية للهوية الإنسانية، تأخذ مفهوم التراث مكانه المميز في نسق المفاهيم التي ترتبط بحياة الناس وتاريخهم ومؤثرات وجودهم، ويمثل هذا المفهوم أحد العناصر الأساسية للهوية الثقافية عند الشعوب والجماعات والأمم. وينهمك الباحثون والمفكرون العرب اليوم في مقاربة مسألة التراث والتنمية بالعلاقة مع مختلف إشكاليات الحياة الفكرية والثقافية المعاصرة، فقد شهدت الساحة الفكرية فيضاً غامراً متدفقاً من الدراسات الجادة حول العلاقة بين التراث والحداثة كما بين التراث والهوية والأصالة. وتأسيساً على ذلك فقد بدأ مفهوم التراث يحتل مكان الصدارة في الخطاب الفكري المعاصر.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تكاملية بناء استراتيجيات التراث البحري في تعزيز خطط التنمية على وفق الأهداف الانمائية. سيتم التركيز على الرؤى المستقبلية باستعمال مصفوفة ايزنباور بوصفها أداة تقييم وتطوير. سيتم استكشاف السياق الثقافي والاقتصادي للتراث البحري والتأكيد على دوره في تعزيز التنمية المستدامة. سيتم أيضا تحليل تحديات وفرص استعمال التراث البحري في التنمية، مع التركيز على الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

لا يمكن تتبُّع جذور عناصر التراث الثقافي غير المادي التاريخية، كما هي الحال في نظيرها المادي، حيث إن التراث غير المادي عملية تحيا بالامتلاك المستمر والانتقال الدؤوب عبر الأجيال، فتغيره المستمر واحد من خصائصه، فإذا كان لا بد من حفظ أو صون عنصر ما، فإنه من الصعب الإقرار أي صيغة أو شكل يجب حفظه، فهل يحفظ ذلك العنصر بحالته التي كان عليها عندما تم إقرار تسجيله، وبهذا الحال فإننا نكون قد سجلنا أو وثقنا ذلك العنصر في لحظته التي تمثل فيها دون اعتبار لماضيه أو مستقبله أو حاضر أشكاله الأخرى. ويقود ذلك إلى القول إنَّ كلَّ ممارس لعنصر تراثي يعرض مادته بصورة مختلفة عن الآخر، فإذا ما تم تسجيله أو تسميته بصيغة أحادية، أي دون اعتبار للأشكال الأخرى للعنصر نفسه، فإننا نقع في معضلة أخرى، هي أن الأشكال الأخرى المختلفة للعنصر نفسه لن يتم الاعتراف بها أو العناية بها كالشكل الذي ترغب الدولة في حمايته ووضع الخطط لصونه وتسجيله.

المجتمعات هي نفسها القادرة على تحديد عناصر تراثها الثقافي غير المادي والتعرف بها، وبالتالي تحديد آليات وطرائق نقلها إلى الأجيال القادمة، إذ لا يمكن أن نضع تراثاً ما موضع مقارنة مع تراث آخر لأغراض تقييمه من حيث الكم أو النوع أو الأهمية، وقد جاءت اغلب الاتفاقيات واضحة في ضرورة مشاركة الأفراد والجماعات والمجموعات في تنمية أي عنصر من عناصر تراثها الثقافي غير المادي، إذ إنها هي وحدها التي يمكنها التعامل مع تراثها الخاص بها، ولا بد من الإقرار بأن أي عملية لصون التراث الثقافي غير المادي يجب أن تبدأ بمرحلة تعريف العنصر التراثي، ومن ثم التعرف به وتوثيقه، وتحديد ميادين ظهوره، ومعناه الثقافي، ووظائفه واستعمالاته الاجتماعية، والفئات الحافظة لها، وحالته، ومن ثم استعمال المادة الموثقة لأغراض البحث فيه لفهم مكنوناته. ينبغي أن تشفع عمليات تحديد ميادين الظهور بعزو عناصر التراث الثقافي غير المادي المنتشرة في البلد إلى أماكنها الجغرافية وحامليها ومجتمعاتها، وتتبعها إثر ذلك عمليات الحفظ والحماية والصون، ثم

النقل، والمرحلة الأخيرة، لا تتأتى إلا بنسق تربوي تعليمي، يمكن تحقيقه إما بالوسائط الرسمية أو غير الرسمية، فيعمل ذلك على إعادة تنشيط ذلك العنصر التراثي.

## 1- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحقيق تكاملية فعّالة بين استراتيجيات التراث البحري وخطط التنمية المستدامة، بما يتوافق مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. يطرح البحث تساؤلات حول مدى قدرة استراتيجيات التراث البحري على تعزيز التنمية المستدامة، وما هي العوائق التي تحول دون تحقيق هذا التكامل.

## 2- أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة إلى تطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة للحفاظ على التراث البحري، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. يهدف البحث إلى تقديم رؤى مستقبلية واستراتيجيات عملية يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية.

## 3- هدف البحث :

يهدف البحث بعنوان "تكاملية بناء ستراتيجيات التراث البحري في تعزيز خطط التنمية وفق الأهداف الإنمائية: الرؤى المستقبلية" إلى تحقيق الأهداف التالية:

**تحليل الوضع الحالي**: تقييم الوضع الحالي للتراث البحري وخطط التنمية المستدامة في المناطق المستهدفة.

**تحديد العوائق**: تحديد العوائق والتحديات التي تواجه تكامل استراتيجيات التراث البحري مع خطط التنمية.

**تطوير استراتيجيات تكاملية**: وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة تجمع بين الحفاظ على التراث البحري وتحقيق الأهداف الإنمائية.

**تقديم توصيات:** تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمجتمع المحلي حول كيفية تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة بفعالية.

**وثم تعزيز الوعي من خلال توصيات مستقبلية** : زيادة الوعي بأهمية التراث البحري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

## 4- فرضية البحث :

يفترض البحث أن تكامل استراتيجيات التراث البحري مع خطط التنمية المستدامة يمكن أن يعزز من تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، من خلال توفير إطار عمل متكامل يربط بين الحفاظ على التراث البحري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئي، وبالتالي سوف يؤدي الى ظهور آثار اجتماعية واقتصادية تؤثر في الحياة العامة لمنطقة الدراسة.

## 5-منهجية البحث :

اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بحث مكتبي باستعمال مجموعة من الاساليب الرياضية المقترحة لبدء مشروع التراث البحري يركز على وصف الموضوع وبشكل دقيق وشامل، بما في ذلك الظروف والعوامل المحيطة بها. وتقديم النتائج بشكل موضوعي، مع التركيز على تقديم صورة واضحة ومفصلة.

### 1-1 : تقييم الوضع الحالي للتراث البحري وخطط التنمية المستدامة في المناطق المستهدفة:

**المقدمة :**

يواجه التراث البحري في العراق تحديات كبيرة، خاصة في ظل الظروف البيئية والاقتصادية الحالية، الأهوار الجنوبية، التي تعد جزءًا مهمًا من التراث البحري العراقي، تعرضت لتدهور كبير بسبب عمليات التجفيف المتعمدة في الثمانينات والتسعينات، بالإضافة إلى مشاكل الحصة المائية مع دول أعالي الحوض[1].

على الرغم من ذلك، تم إدراج الأهوار في لائحة التراث العالمي عام 2016، مما يعكس أهميتها البيئية والثقافية. هذا الإدراج يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين[2].

تمتلك البصرة ، الواقعة في أقصى جنوب العراق على ضفاف شط العرب، تراثًا بحريًا غنيًا ومتنوعًا، تعتبر البصرة الميناء الرئيسي للعراق ومنفذه البحري الأكبر وخاصة بعد اكمال ميناء الفاو الكبير قريباً، مما سوف يجعلها مركزًا تجاريًا هامًا ومعبر تجاري مهم مستقبلا يحتاج الى وقفة واهتمام من قبل المسوؤلين[3] .

ومن أبرز معالمها الذي يميزها هو شط العرب والذي يتشكل عند التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة، ويمتد لمسافة 120 ميلاً (193 كم) حتى يصب في الخليج العربي. على طول شواطئه، توجد بساتين النخيل التي تروى بحركة المد والجزر.

#### 1-1-1 : اهم **المعوقات التي تواجه البصرة في الحفاظ على تراثها البحري وتنميته[4].**

- **التلوث البيئي**: تلوث المياه في شط العرب والخليج العربي نتيجة لتسرب النفط والنفايات الصناعية يؤثر سلبًا على الحياة البحرية والبيئة الطبيعية.
- **التغيرات المناخية:** ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الطقس يؤثران على مستويات المياه وجودتها، مما يهدد التنوع البيولوجي البحري.
- **البنية التحتية الضعيفة:** نقص الاستثمارات في البنية التحتية البحرية مثل الموانئ والمرافق السياحية يحد من القدرة على استغلال التراث البحري بشكل مستدام.

---

[1] ابو رحمة، مروان ، مبادئ السياحة، عمان، 2001 م ، ص 6.

[2] صوفي، احمد محمد، مخطط لتطوير السياحة في شمال العراق، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1978، ص 50.

[3] جاسم، سامي مجيد، تطوير السياحة في منطقة اهوار العراق، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1982، ص 34.

1- العقيلي، نعمان دهش، تطور المراكز السياحية في العراق، بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، رسالة ماجستير، 1983، ص 38.

2- القيسي، سعد عبد الرزاق، دراسة تحليلية لسوق الطلب السياحي لمدينة لحبانية السياحية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1983، ص 36.

- **الصراعات السياسية والأمنية:** عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر على تنفيذ خطط التنمية المستدامة ويعوق الجهود المبذولة للحفاظ على التراث البحر.

**2-1-1 : خطط التنمية في المدينة .**

للتغلب على هذه المعوقات، وضعت البصرة عدة خطط تنموية وعلى مراحل تشمل[1]:

- **تحسين البنية التحتية**: تطوير الموانئ والمرافق السياحية لتعزيز السياحة البحرية وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.
- **حماية البيئة**: تنفيذ برامج لحماية البيئة البحرية من التلوث وتعزيز الوعي البيئي بين السكان المحليين.
- **التعاون الدولي**: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول المجاورة لتحسين إدارة الموارد المائية ومواجهة التحديات البيئية المشترك ة3.
- **التنمية المستدامة**: تبني استراتيجيات التنمية المستدامة التي تركز على الحفاظ على التراث البحري وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

**2-1: تحديد العوائق والتحديات التي تواجه تكامل استراتيجيات التراث البحري مع خطط التنمية**

تكامل استراتيجيات التراث البحري مع خطط التنمية يواجه عدة عوائق وتحديات، منها وسوف اهم تحديان من وجهه نظرنا لاحقا[2] :

1. **التلوث البيئي** :تلوث المياه البحرية بالنفايات الصناعية وتسرب المواد النفطية يؤثر سلباً على التراث البحري.
2. **الصيد الجائر** :ممارسات الصيد غير المستدامة والمدمرة تهدد التنوع البيولوجي البحري.
3. **التغيرات المناخية** :ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الطقس يؤثر على النظم البيئية البحرية.
4. **نقص التمويل** :قلة الموارد المالية المخصصة لحماية التراث البحري تعيق تنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال .
5. **عدم الاستقرار السياسي** : الصراعات والحروب تؤدي إلى تدهور البيئات البحرية وتعرقل جهود التنمية المستدامة.
6. **نقص الوعي** :قلة الوعي بأهمية التراث البحري وأهمية الحفاظ عليه بين المجتمعات المحلية والمسؤولين.

**1-2-1 : التلوث البيئي .**

جاء الاهتمام في الدول العربية ومنها العراق بإدخال الاعتبارات البيئية متأخرا بعض الشيء اذ لم يعط التفاعل بين الانسان والبيئة في سياق الابعاد المادية والحيوية ، ما يستحق من اولوية خلال الفترة الماضية وهناك بوادر في السنين الاخيرة تشير إلى ان اغلب الدول اصبحت تهتم بالبيئة بشكل عام كأحد العوامل الهامة التي لابد ان تؤخذ في الاعتبار وقد اعطت الدول

[2] الروبي، د. نبيل، اقتصاديات السياحة، الجزء الثاني، الاسكندرية، 1986، ص 8.

للبيئة بعداً اقتصاديا تأكيدا لأهميتها المباشرة بحياة الانسان ، حيث اصدرت التشريعات الخاصة بحمايتها وبإقامة المؤسسات المختصة بذلك [1].

ان الاسلوب الغالب للتعامل مع المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول هو محاولة حل هذه المشاكل بعد وقوعها وليس التخطيط لمنعها او تخفيف تأثيراتها كجزء من عملية التنمية ويجدر التأكيد هنا على حقيقة اساسية وهي ان القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية البيئة وتطورها لابد لها ان تكون شاملة ومتناسقة لا مجزاة ولا متناقضة[2] .

**وتتمثل اهم القضايا البيئية في العراق ومنها مدينة البصرة** ، اساساً في الضغط السكاني واكتضاض المدن بصورة عامة وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة وبصفة خاصة الاراضي القابلة للزراعة والاراضي الرعوية والضغط المتزايد على الاراضي الهامشية والتصحر والاستعمال الجائر وغير الرشيد للموارد المائية وبخاصة المياه الجوفية غير المتجددة ويضاف على ذلك عدم التخطيط السليم للمناطق السكنية ولمواقع الصناعات الرئيسية الملوثة للبيئة وما يتبعه من تلوث الهواء المحيط بالتجمعات السكنية والصناعية الكبيرة وكذلك تلوث البحار الثلاثة الرئيسية في الوطن العربي بسبب انشطة النقل والتخلص من النفايات الصلبة الصناعية والبلدية[3] .

**2-2-1 : نقص التمويل لحماية التراث البحري**

التغلب على نقص التمويل لحماية التراث البحري يتطلب استراتيجيات متعددة ومتكاملة، منها[4]:

1. **الشراكات الدولية** :التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة يمكن أن يوفر التمويل اللازم للمشاريع البيئية. برامج مثل تلك التي تديرها الأمم المتحدة أو البنك الدولي يمكن أن تكون مصادر مهمة للتمويل.
2. **القطاع الخاص** :تشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في مشاريع حماية التراث البحري من خلال تقديم حوافز ضريبية أو شراكات بين القطاعين العام والخاص.
3. **السياحة البيئية** :تطوير السياحة البيئية يمكن أن يكون مصدرًا مستدامًا للتمويل. السياح الذين يزورون المناطق البحرية المحمية يمكن أن يساهموا في تمويل جهود الحماية من خلال رسوم الدخول أو التبرعات.
4. **التوعية المجتمعية** :زيادة الوعي بأهمية التراث البحري يمكن أن يشجع المجتمعات المحلية على المشاركة في جهود الحماية والتبرع بالموارد المالية أو الوقت.

[1] الحسوني، محمد مسلم، تطوير الامكانيات السياحية ضمن اطار التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1991، ص 38.

[2] الياسري، انصاف جعفر، اثر نماذج المسؤولية في التخطيط للتنمية السياحية في العراق، 2002، ص 58، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، رسالة ماجستير.

[3] اليعقوبي، دارا طلعت، دراسة عن السياحة والتسهيلات السياحية في شمال العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الهندسة، بغداد ، 1980

[4] مصطفى، عدنان ياسين، تأثير التحضر على التنظيم الاسري – دراسة في ديمغرافية الاسرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1982، ص 50.

5. **التمويل الجماعي** :استعمال منصات التمويل الجماعي لجمع الأموال من الأفراد المهتمين بحماية التراث البحري. هذه الطريقة أثبتت فعاليتها في تمويل العديد من المشاريع البيئية حول العالم.

6. **البحوث والمنح** :التقديم للحصول على منح بحثية من المؤسسات الأكاديمية والبحثية التي تهتم بدراسة وحماية البيئات البحرية[1].

**1-2-3 : أمثلة ناجحة لتطبيق السياحة البيئية في حماية التراث البحري**

هناك العديد من الأمثلة الناجحة لتطبيق السياحة البيئية في حماية التراث البحري. إليك بعض الأمثلة البارزة[2]:

1. **مبادرة الزعانف الخضراء في البحر الأحمر** :في مصر، تم تطبيق مبادرة الزعانف الخضراء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحماية الشعاب المرجانية والأحياء البحرية في البحر الأحمر .هذه المبادرة تشمل حملات توعية للسياح والمجتمعات المحلية حول أهمية الحفاظ على البيئة البحرية .

2. **جزر غالاباغوس في الإكوادور** :تعتبر جزر غالاباغوس مثالاً رائعاً للسياحة البيئية، حيث يتم تنظيم السياحة بشكل صارم للحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد في المنطقة .يتم تحديد عدد الزوار وتوجيههم من قبل مرشدين مدربين لضمان تقليل التأثير البيئي.

3. **منتزه بوناكين البحري في إندونيسيا** :هذا المنتزه البحري يعتمد على رسوم الدخول من السياح لتمويل جهود الحماية والصيانة .كما يتم تنظيم أنشطة الغوص والغطس بطريقة تحافظ على الشعاب المرجانية والحياة البحرية.

4. **محمية الحاجز المرجاني العظيم في أستراليا** :تعتبر هذه المحمية واحدة من أكبر وأشهر مواقع السياحة البيئية في العالم .يتم تطبيق قوانين صارمة لحماية الشعاب المرجانية، وتشمل الجهود التوعية البيئية للسياح والمجتمعات المحلية.

هذه الأمثلة تظهر كيف يمكن للسياحة البيئية أن تكون أداة فعالة في حماية التراث البحري، من خلال توفير التمويل اللازم وتعزيز الوعي البيئي بين الزوار والمجتمعات المحلية[3].

**1-2-4 : كيف يمكن تحقيق التزامات الهدف 14 في المجتمعات الساحلية**

تحقيق التزامات الهدف 14 في المجتمعات الساحلية يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إليك بعض الخطوات الرئيسة لتحقيق ذلك[4]:

1. **التوعية والتعليم** :زيادة الوعي بين السكان المحليين حول أهمية الحفاظ على البيئة البحرية من خلال برامج تعليمية وورش عمل. يمكن أن تشمل هذه البرامج المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز الفهم بأهمية المحيطات والبحار.

[1] الريماوي، حسين، مدخل الى السياحة والاستجمام، شبكة المعلومات الدولية www.Goq.com عن كتابه عمان، 1998
[2] محمد، كريم دباغ، الاتجاهات الحديثة في مناخ العراق للفترة من 1965-1985، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986
[3] المشهداني، خليل ابراهيم، اثر التحضر في تطوير المواقع السياحية في كربلاء، اطروحة ماجستير، ص 206، 1994.
2المشهداني، خليل ابراهيم، العوامل الاجتماعية واثرها في تنمية السلوك الترويحي عند الشباب، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد، 1998، ص 86.ا [4]

2. **التشريعات والسياسات** :وضع وتنفيذ قوانين وسياسات صارمة لحماية البيئة البحرية. يجب أن تشمل هذه السياسات تنظيم الصيد، منع التلوث، وحماية المناطق البحرية الحساسة.

3. **الشراكات والتعاون** :تعزيز التعاون بين الحكومات المحلية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. يمكن أن تساهم الشراكات الدولية في توفير التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع الحماية.

4. **التنمية المستدامة** :تبني ممارسات التنمية المستدامة التي توازن بين الاحتياجات الاقتصادية وحماية البيئة. يمكن أن تشمل هذه الممارسات تطوير السياحة البيئية والزراعة المستدامة[1].

5. **إدارة الموارد** :تحسين إدارة الموارد البحرية من خلال استعمال تقنيات حديثة لمراقبة وتقييم حالة البيئة البحرية. يمكن أن تشمل هذه التقنيات استعمال الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار.

6. **البحث العلمي** :دعم الأبحاث العلمية التي تركز على فهم التحديات البيئية وتطوير حلول مبتكرة. يمكن أن تساهم الأبحاث في تحسين استراتيجيات الحماية وإدارة الموارد.

7. **التمويل** :تأمين التمويل اللازم من خلال الشراكات الدولية، المنح، والتمويل الجماعي. يمكن أن تساهم هذه الموارد في تنفيذ مشاريع الحماية وتحسين البنية التحتية.

بتطبيق هذه الاستراتيجيات، يمكن للمجتمعات الساحلية تحقيق التزامات الهدف 14 والمساهمة في الحفاظ على المحيطات والبحار واستعمالها بشكل [2]

1. **تمويل التنمية** :تعزيز التمويل من مصادر متعددة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. **التكنولوجيا** :تعزيز نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتطوير القدرات التكنولوجية.

3. **بناء القدرات** :تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

4. **التجارة** :تعزيز نظام تجاري عالمي عادل ومنفتح وقائم على القواعد.

5. **الشراكات** :تعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة[3].

1ابراهيم، د. سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 183.
[2] . الفلكلور البحري الكويتي المؤلف: د. يعقوب الحجي ، تاريخ الإصدار: 2021م الطبعة الأولى ، ص23-28
[3]الزهران، د. حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1977، ص 68.

**2-1 : وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة تجمع بين الحفاظ على التراث البحري وتحقيق الأهداف الإنمائية.**

**المقدمة**

التراث يتجسد في أكثر من نمط ومظهر من مظاهر الحضارة والثقافة ؛ فقد يكون مفردات تقليدية في التراث البحري او التراث النسيجي او العمارة كالقوس والقبة وأنماط بنائية[1] ، والتساؤل يثير مسألة "استعارة" مظاهر التراث لا "جوهره"، فكيف يمكن توظيف "جوهر تراث ما" وجد أصلاً لمجتمع ذي قيم ومفاهيم تعرضت اليوم "لتحولات" قد تكون جذرية؟ .. والتراث البحري يشمل جميع آثار الوجود الإنساني ذات الطبيعة الثقافية أو التاريخية أو الأثرية التي ظلت مغمورة تحت الماء في المحيطات أو البحيرات أو الأنهار لمدة 100 عام على الأقل. يتضمن ذلك حطام السفن، القطع الأثرية، وبقايا المواقع القديمة التي تقدم لنا نظرة على تاريخ البشرية وعلاقتها بالبحر ، على سبيل المثال مثلا كانت انعكاساً مباشراً لأنماط حياتية اجتماعية وسلوكية وأساليب بنائية وانعكاسات بيئية وتوارثات "عرقية" لهذا التراث ، تداولتها المجتمعات التقليدية؛ بحيث أصبحت لبنة من لبنات جيناتها الثقافية والمجتمعية، وكانت تعبيراً صادقاً عن تلك المجتمعات في حقبة ما. فهل توظيفها اليوم "كشكل" وناتج إدراجه ضمن توظيف التراث "كجوهر" في الحياة المعاصرة؟[2]

ليس هناك من دلائل على توافر أعراض تاريخية لها إلا إذا توافرت الشروط الفريدة التالية التي تضعها في مصاف الإشكالية المعقدة كما هو الحال اليوم هي: أن تبلور الأصالة والمعاصرة في العصر الحديث وفي الفكر العربي المعاصر لم يكن طبيعياً ضمن إطار الثقافة والحضارة العربية الإسلامية إنما كان نتاجاً إما "كفعل" من "الآخر"، أو "كردة فعل" تجاه التداخل الخارجي مع الآخر وكلتا الحالتين غدت تبلور هاته الظاهرة كإشكالية في مختلف مناحي الفكر والثقافة ومنها التراث البحري[3]

**1-2-1 : تكاملية التراث البحري مع السياحة**

إن إصلاح ما فسد من معالم الحضارة العربية جراء الوهن والتداخلات الثقافية يمكن معالجته بالعودة إلى التراث ؛ فالعودة للتراث تتخذ مظهرين عودة "احتماء" من تداخلات "الآخر" وعودة "ارتكاز"، وإصلاح أي: إصلاح ما فسد في المجتمعات من تداخلات القيم المجتمعية العالمية، فالتراث هنا ليس غاية وإنما هو وسيلة إصلاح وخطوة نحو إعادة قراءة صحيحة وسوية لمفاهيم المجتمع بعيداً من تشوهات تدخلات الآخر وتداعيات العولمة والعودة "الارتكازية" للتراث البحري ليست مطلقة ونهائية إنما هي مرحلية تتزامن وتتكامل مع موجة إعادة القراءة المنهجية لأسس إفرازات التراث، وهي لبنة على طريق إصلاح مفاهيم المجتمع وبانتظار إصلاح "مصانع" إفراز التراث المعاصر بعد فهم واع للآليات التي تمّ بها إفراز التراث التقليدي بعيداً من تداخلات العصر وتداعياته الخطيرة[4] .

عمليات النقل الإيجابي لأي عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي، ستجد طريقها في سياق تركيبة اجتماعية قوية ومحددة المعالم، كانتقال حرفة يدوية من الجد إلى الأب ثم الابن، وربما يكون توظيف ذلك العنصر لأغراض الكسب المادي في قطاع السياحة مثلاً أداة لإضعاف هذا الأساس الاجتماعي للنقل، لأسباب عديدة. فرغم أن هناك من يعتقد أن السياحة قد

---

[1] .اسعيد، د. محمد فايز، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 103

[2] .اسماعيل عماد الدين وآخرون، قيمنا الاجتماعية واثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 4

[3] مالم ينشر من تراث الملاح العربي أحمد بن ماجدالمؤلف: أ. د. عبدالله يوسف الغنيم عدد الصفحات: 155تاريخ الإصدار: 2020م الطبعة الأولى ، ص - 43-40 .

[4] . www.google.com البدور، سليمان، الجانب الاجتماعي للتنمية السياحية، عمان 1998، شبكة المعلومات الدولية

تدعم البواعث الاقتصادية للتراث الثقافي غير المادي ونقله، إلا أنها قد تقدم في حالات معينة أسباباً وبواعث خاطئة للأطراف المعنيين في هذه الحرفة أو تلك ، إذ إن النواحي السابقة مجتمعة ستشكل أساساً للنقل وبعث التراث دون إمعان نظر في المكتسبات الاقتصادية التي تفرغ ذلك التراث من محتواه الروحي [1].

**2-2-1 : الآثار المترتبة في المحافظة على التراث**

أن المحافظة على التراث تشمل كلاً من المواقع والمعالم الأثرية التي تخص التراث البحري ، مما يجعلها أكثر انسجاماً مع التخطيط والحفاظ على البيئة في مجموعها. وعلى هذا النحو، فإنه عملياً، من الصعب جداً، حسب الخبراء فصل البيئة "الطبيعية" عن البيئة "الثقافية"، ومع ذلك فعلى مدى السنين العشرين الماضية، تغيرت مسؤولية البيئة "بصورة عامة"، فلم تعد من مسؤولية وزارة بعينها أو خدمة متخصصة، ولكن تبدو مسؤولية مشتركة بين جميع مستويات التسلسل الهرمي، إما نزولاً أو صعوداً.

إن مجتمع المعلومات يُحدث ثورة في السوق، والعمل والهُوية؛ فمن ناحية، إن المعايير العالمية تهدد التنوع الثقافي، ناهيك بأن إغراء العالم الافتراضي يمكن أن يؤدي بنا إلى رفض الحاجة إلى رصد الميزانيات لحماية العناصر التراثية الحقيقية، مثل المباني والمناظر الطبيعية أو المواقع. ومن ناحية أخرى، فإن مجتمع المعلومات يخلق فرصاً لتعزيز التراث الثقافي[2]، لأن هناك سوقاً جديدة للمعلومات والمعطيات والمهارات؛ فسهولة الوصول إلى المعلومات حول التراث قد تشجع الجماعات الجديدة، الأكثر شباباً، على المشاركة في المشاريع المتعلقة بالماضي. فإذا كانت المعرفة مرادفا للقوة، فإن المجتمعات التي تمتلك قدراً أوسع من المعطيات عن ماضيها قد تبدي استعداداً أوسع للمشاركة بفعالية أكبر في مناقشات حول تطوير مناطقها، أو الدفاع عن المعالم التي تكتسي أهمية بالنسبة إليها [3].

**3-2-1 : الاستراتيجيات التخطيطية التكاملية في الحفاظ على التراث البحري وتحقيقها للاهداف الانمائية**

التراث كينونة حيّــة في نفوسنا وعقولنا وهي مفعمة بالقدرات والطاقات الإنسانية الكامنة التي يمكن أن توظّف وتستثمر في عملية بناء الهوية والتنمية والوجود، وهذه الإمكانات تحتاج إلى توظيف أنساق منهجية تبتعد عن دائرة الخلاف والتوتر القائمة بين الاتجاهات والنزعات الفكرية المتضاربة حول مسألة التراث والحداثة. ذلك لأن الاهتمام بالتراث أمر تفرضه الضرورة التاريخية حيث يجب علينا أن نحافظ عليه ونقوم بتطويره عن طريق قراءته وتحليل مكوناته ورصد طاقته الخلاقة من أجل الحفاظ عليه وحمايته من خلال خطط وتوجهات منظمة مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات (الدورية والعرضية والفجائية).

ان نقطة البدء في الخطة السياحية لاحياء التراث البحري من وجه نظرنا، تتمثل في حصر الموارد السياحية او المسح الشامل للموارد السياحية في مدينة البصرة، وهذا يتطلب قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات الاحصائية وامكانية التنبؤ مدداً زمنية طويلة بعض الشيء.

[1] .بك، علي اسماعيل، مستقبل السياحة واثرها على الاقتصاد القومي، القاهرة 1981،ص 27
[2].البكري، علاء الدين، السياحة في العراق، تخطيط علمي جديد، بغداد 1972، ص 83
[3].قارب الشَّاشة وطرق الصيد" يوثق التراث البحري ، لخالد سليمان عبيد بن جميع ، 2023"

وان التنبؤ المستقبلي مدداً طويلة الاجل تستلزم المعرفة المسبقة بالعوامل المحركة للتطور الاقتصادي من اجل معرفة وتحديد اتجاهات هذا التطور.

ولتحقيق هذا الهدف فلابد من مسح اقتصادي شامل للوقوف على الصورة السابقة للاقتصاد القومي ثم صورته المتوقعة في المستقبل [1].

**1-2-3-1 : تحقيق تنمية سريعة ومنتظمة**

تستعمل التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النمو في الدخل والاسهام في سد الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الاجنبي، كما تُسهم في توفير فرص العمالة وتحسين المرافق الاساسية والهيكل الاقتصادي بصفة عامة.

ومن اجل مواجهة النمو السكاني والرغبة في زيادة انتاجية العمل ورفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي فلابد من الاخذ بأسلوب التخطيط لكونه الضمانة الحقيقية لتحقيق تنمية سريعة ومنظمة.

**2-2-3-1 : اعداد وتنفيذ الخطة :**

ان المرونة وسرعة اتخاذ القرار من الامور المهمة والمطلوبة في النشاط السياحي، بما يتلاءم مع التغيرات التي يمكن حصولها في اثناء تنفيذ الخطة، وهذا يتطلب تفويضاً في الصلاحيات من اجل عدم الاطالة في الاجراءات وتأخير صدور القرار وهذا يعني اعتماد مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ولاسيما في القطاع السياحي[2].

**3-2-3-1 : التنسيق في البرنامج السياحي :**

ان التنسيق بين اهداف الخطة من الامور الضرورية، فلكل خطة هدف يتمثل بالنتيجة التي ينبغي الوصول اليها.

فاذا كان الهدف عريضاً قُسّم على أهداف فرعية، وإذا كانت الامكانات المتاحة غير كافية لتحقيق الاهداف جميعاً دفعة واحدة، فان الامر في هذه الحالة يحتاج الى وضع اولويات تبدأ بالمشكلة العاجلة التي لا تتحمل التأخير ثم تأتي المشكلات او الامور التي تشكّل الاولوية الثانية وهكذا.

ومن جانب آخر فان كل خطة لها هدفها العام الذي يمثل نسبة الزيادة في النمو السياحي خلال مدة محدودة مقبلة.

ولتحقيق الهدف العام لابد من تحقيق اهداف فرعية كزيادة انتاج من نشاط الاقامة وفي نشاط السياحة ووكالات السفر بنسبة معينة، اعلانات عن التراث البحري للمنطقة بوصفها مثالاً.

ومن اجل تحقيق الهدف العام بالشكل المطلوب يصبح التنسيق بين الاهداف الفرعية امراً مطلوباً [1]

[1] .بكري ، د. كامل، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1985
[2] توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، الاردن، 1997، ص 13-15.

**4-3-2-1 : شمول فروع النشاط السياحي :**

من المعروف ان هناك اعتماداً متبادلاً بين فروع النشاط السياحي. فما يعتبر منتجاً نهائياً كالنقل الجوي في شركات الطيران، قد يعد منتجاً وسيطاً بالنسبة للشركة السياحية التي تقوم بتنظيم الرحلات الشاملة، ويعني ذلك ان زيادة الانتاج في القطاع الثاني يستلزم بالضرورة زيادة الانتاج في القطاع الاول، ومن هنا تأتي الحاجة الى ان تكون الخطة السياحية تتصف بالشمولية في كل فرع من فروعها، تماماً كما تتصف الخطة الاقتصادية بالشمولية في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

**5-3-2-1 :شمول مناطق الدولة السياحية**

واذا كانت الخطة تتصف بالشمول القطاعي توصلاً الى تحقيق التوازن في النمو السياحي قطاعياً فان الخطة ينبغي ان تتصف كذلك بالشمولية الجغرافية من اجل تحقيق التوازن في النمو السياحي جغرافياً[2].

ونعني بالتوازن الاخير، شمول الخطة بالمناطق التي تضم عوامل الجذب السياحي ومنها مدينة البصرة وبالاستفادة من التراث البحري وتنميتة على مراحل. فاذا كانت مناطق تضم واحداً او اكثر من العوامل لم تستغل بعد او تكون اقل تقدماً من غيرها من المناطق، فينبغي ان تشملها الخطة، حتى تكون عاملاً تعويضياً في حالة حدوث ما يعوق التنسيق السياحي الى المناطق الاخرى واداة لتقريب المستويات الاقتصادية الاقليمية، مع الاخذ في الاعتبار امكانية اللجوء للتخطيط الاقليمي اذا كانت الظروف الاقتصادية والسياحية تدعو اليه كما مبين في شكل رقم (1) لبيئة التنمية السياحية التي يمكن الاستفادة منها[3] .

**بيئة التنمية السياحية**

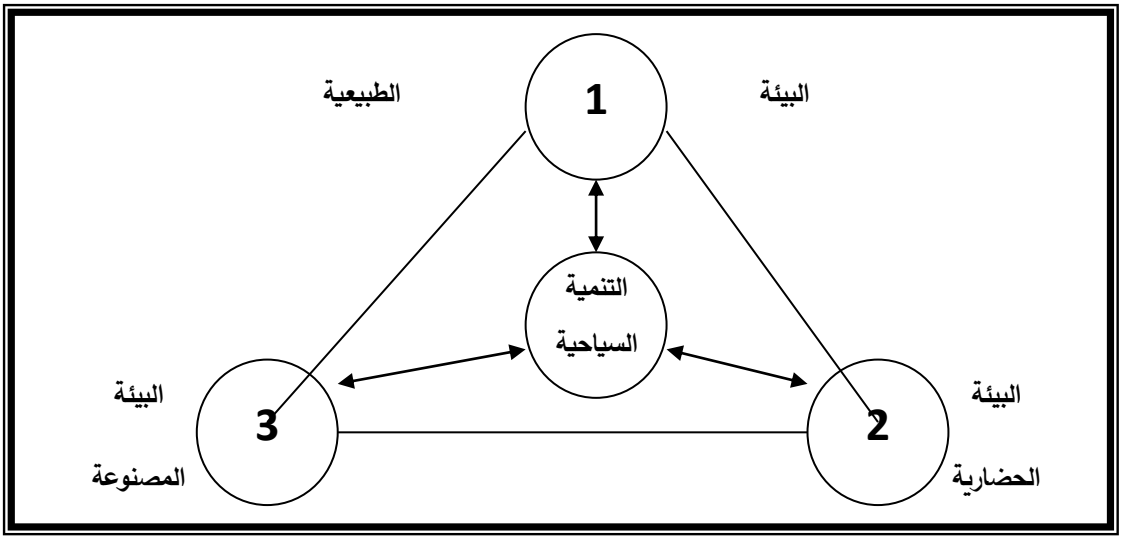


شكل رقم (1) المصدر : [شبكة المعلومات]

[1].الجوهري، محمد وآخرون، علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة، 1983، ص 228
[2].الحسن، احسان محمد، الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الاولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 63
[3]عبد الوهاب، د. صلاح الدين، السياحة الدولية، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1987، ص59.

**6-3-2-1: التخطيط السياحي لتنمية التراث البحرى :**

التخطيط هو السبيل الوحيد للدول النامية لتحقيق التنمية في مدد قصيرة ومعالجة اسباب التخلف على وفق نظرة واعية، ويتضمن وضع اهداف رئيسة للإنتاج والعمالة من حيث الكم والنوع والزمن والاستثمار.

والتخطيط السياحي للتنمية شكل خاص لتحقيق الهدف 14 من التخطيط الاقتصادي والطبيعي والاجتماعي اذ يؤدي المكان الاهمية الاولى لكون المكان هو السلعة المباعة للسياح ذلك ان السائحين شديدو الحساسية للبيئة التي يقيمون فيها[1].

والسلعة المباعة هنا يراد بها السلعة المستخدمة وليست السلعة المملوكة وكيفية استعمال المكان ترتبط لحد كبير بمدى ما يعرف بالتوافق الاجتماعي، اذ ان المسؤولية تعد واحداً من مظاهر التوافق الاجتماعي الاساس التي يرتبط بها نمط الاستعمال واعرافه، اذ ان التخطيط التقليدي للمدن يعتمد على ثلاثة عناصر هي : السكان والعمل والمكان يضاف اليها الحركة (النقل)، وهذا يعني ان تخطيط المكان ما هو الا تخطيط التسهيلات والخدمات التي توفر حاجات السكان في مساكنهم وفي اعمالهم وفي تنقلاتهم وهي في حقيقتها وجوه متعددة للسيطرة او تهيئة المكان، وعليه فان التخطيط للتنمية السياحية يعني تحقيق الرفاه المادي وغير المادي للمجتمع عن طريق الزيادة في استثمار وانتاج موارد السياحة لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2].

ولابد من القول ان ارتباط التنمية السياحية بالتخطيط لا يتحقق الا من خلال ما يعرف بالتنظيم السياحي الذي تقوم على الحاجات والرغبات[3].

1- السلوك. 2 - القيم

وهنا لا يمكن فهم التنظيم السياحي الموظف للتنمية السياحية بمعزل عن المكونات الرئيسة لمحتوى خطة التنمية السياحية كما هو موضح في الشكل رقم (2).

**الشكل رقم (2) المكونات الرئيسة لمحتوى خطة التنمية السياحية**

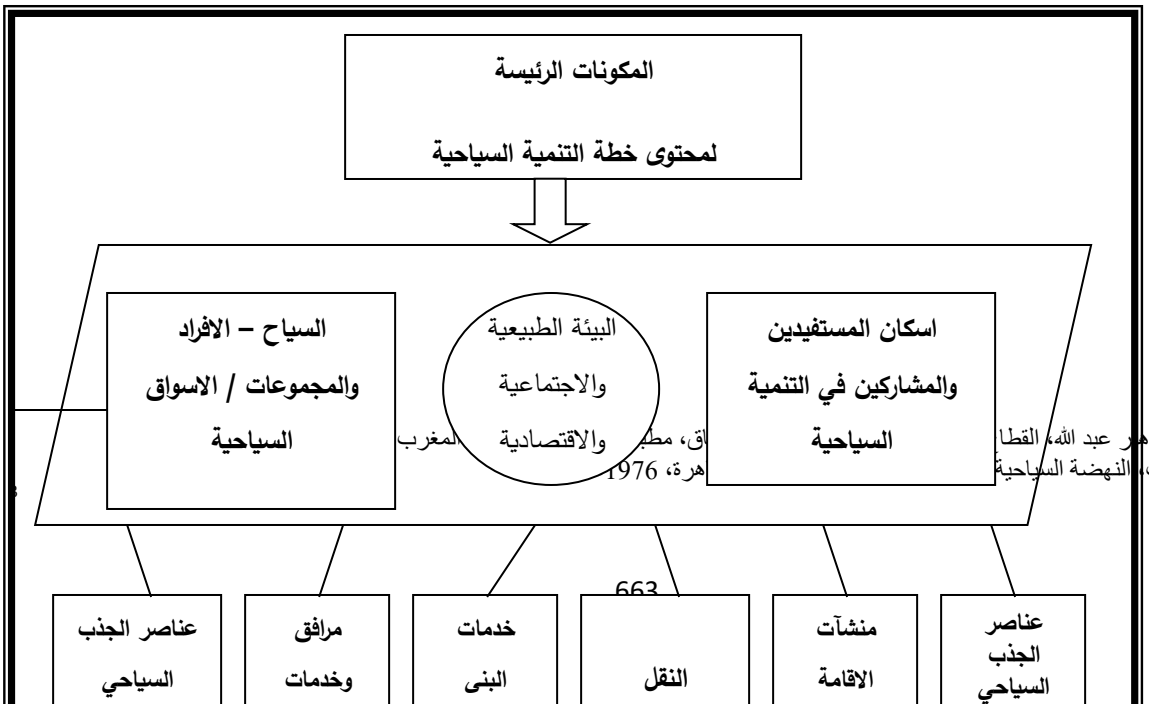


[1] .حسن، د. زهير عبد الله، القطا ... اق، مطب ... المغرب
[2] .حسن، رجب، النهضة السياحية ... هرة، 1976

**المصدر : [غنيم، عثمان، بنيتا نبيل، (التخطيط السياحي) في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الاردن، 1999، ص 40].**

يتميز السوق السياحي الدولي في الوقت الحاضر باتساع الطلب السياحي في العالم وكبر حجمه وتنوعه كما يتميز بعرض (منتجات سياحية) مماثلة وظهور عناصر جديدة في السوق السياحية للحصول على اكبر قدر ممكن من حركة السياحة الدولية. مما يتطلب تنظيماً سياحياً جيداً وفعالاً للعمل على تطوير السياحة وتنميتها على المستويات القومية والاقليمية والمحلية. من خلال التنمية والتخطيط عالي الاداء للاستفادة[1]

**1-2-3-6-1 : بيئة التنمية السياحية**

التنمية السياحية تقوم على ركائز ثلاث وهي:

1- البيئة الطبيعية / المياه / المناخ / الجبال.

2- البيئة المصنوعة / خدمات البنى التحتية.

3- التفاعل مع البيئة الحضارية /النفسية الاجتماعية / التخطيط للموارد البشرية المختلفة باختصاص السياحة.

والفئتان الثالثة والثانية تعتمد على تأثير القوى الاجتماعية المتمثلة بـ:

1. قوة العمل 2. الادارة الحكومية 3 -المكانة 4 -القيم الاجتماعية

5- ساعات العمل 6- الدخل الفردي 7- معدل السكان.

**1-2-3-6-1 : تحليل البيانات المكانية Spatial Data Analysis**

إن من أهم ركائز العملية التخطيطية هو ما يتوفر لدى المخططين من قواعد بيانات ومعلومات تخص منطقة التطوير ، وتتوقف جدوى وفاعلية البدائل والحلول التخطيطية على وفرة ودقة المعلومات المتاحة لدى المخططين ، لذا تبرز أهمية مرحلة المسح الميداني وجمع البيانات كمرحلة أولى في تسلسل مراحل العملية التخطيطية ومن ثم بناء قاعدة المعلومات المكانية وتحليلها للوصول الى خطط ستراتيجية تطويرية معمقة في تطوير التراث البحري [2].

وبعدها يتم تحليل المعطيات بمجرد الانتهاء من تجميعها، حيث يصبح بالإمكان جدولة هذه المعطيات الكمية، وتلخيصها، وتحويلها إلى مخططات، كما يمكن تصنيف المعطيات النوعية ومراجعتها للتوصل إلى نقاط مشتركة.

[1] .حلبي، عبد الرزاق، دراسات في المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 1989، ص 132
[2] .الخشاب، مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1962، ص 191

**اهم الاساليب والطرق التي تستعمل في التطوير المقترحة بصورة اولية**

تطوير منطقة يتطلب استراتيجيات متعددة لضمان نجاحها وجذب السياح وتنميتها. نذكر بعض الأساليب والطرق الأساسية العامة ( والتي تتخلها اساليب رياضية علمية بصورة خاصة عند التطبيق )[1] :

1. **البنية التحتية** :تحسين البنية التحتية مثل الطرق، والمطارات، والمنازل السكنية لتلبية احتياجات السياح والزائرين
2. **التسويق والترويج** :استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات للترويج للمنطقة وجذب السياح والزوار.
3. **التنوع الثقافي** :تقديم تجارب ثقافية متنوعة ومحافل للسياح لتعزيز تجربتهم.
4. **الحفاظ على البيئة** :الحفاظ على البيئة الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية لتعزيز الجذب السياحي.
5. تطبيق مصفوفة ايزنباور في سياق التراث البحري .

ان تطبيق مصفوفة ايزنباور كأحد الاليات والطرق الرياضية التي يمكن ان تستعمل في سياق التراث البحري، من خلال دراسة فعالية تطبيقها في تحقيق أهداف تعزيز التراث البحري في خطط التنمية. حيث سيتم تحليل كيفية استعمال مصفوفة ايزنباور في تحديد الأولويات وتوجيه الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير وحماية التراث البحري في إطار الأهداف الانمائية للمجتمع المحلي من خلال استمارة استبيان تجمع اهم المؤشرات التي اختارها الباحثان في تنطيق مؤشرات هذه المصفوفة للوصول الى هدف هذه الدراسة. وسيتم استعراض النتائج وتقديم التوصيات اللازمة لضمان التكاملية بين استعمال مصفوفة ايزنباور وتعزيز خطط التنمية المستدامة تحتاج إلى متابعة ودعم مستمر من خلال ربطها مع مصفوفة تحقيق الاهداف الـــ GAM.[2]

من خلال استعمال المصفوفة، يمكن للمخططين والمسؤولين التنمويين تحديد النقاط الضعيفة والقوة في تنفيذ خطط التنمية واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء[3]. ان تطبيق مصفوفة ايزنباور في تقييم الأداء بالتراث البحري يمكن أن يكون ذا أهمية كبيرة في تعزيز التنمية المستدامة. فعن طريق تحليل النتائج المستمدة من استعمال المصفوفة، يمكن توجيه الجهود والموارد نحو الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز وتحسين. زيادة على ذلك، يمكن أن يؤدي هذا التقييم إلى تطوير خطط تحفيزية للمشاركة المجتمعية وتعزيز وعي الجمهور بأهمية الحفاظ على التراث البحري والاستفادة منه بشكل مستدام [4] .

[1] .خصباك، شاكر، العراق الشمالي، 1976، بغداد، ص 29

[2] .خه، لين ين، الصين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في الالفية الجديدة، مجلة الصين اليوم، بكين، سنة 2000، ص 10

[3] .الخوري، الياس، ((السياحة في لبنان والعالم))، ط 1، بيروت 1985، ص 17-19

[4] خير، د. صفوح، التحضر في الجمهورية العربية السورية، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الاول، القاهرة، 1978، ص 233.

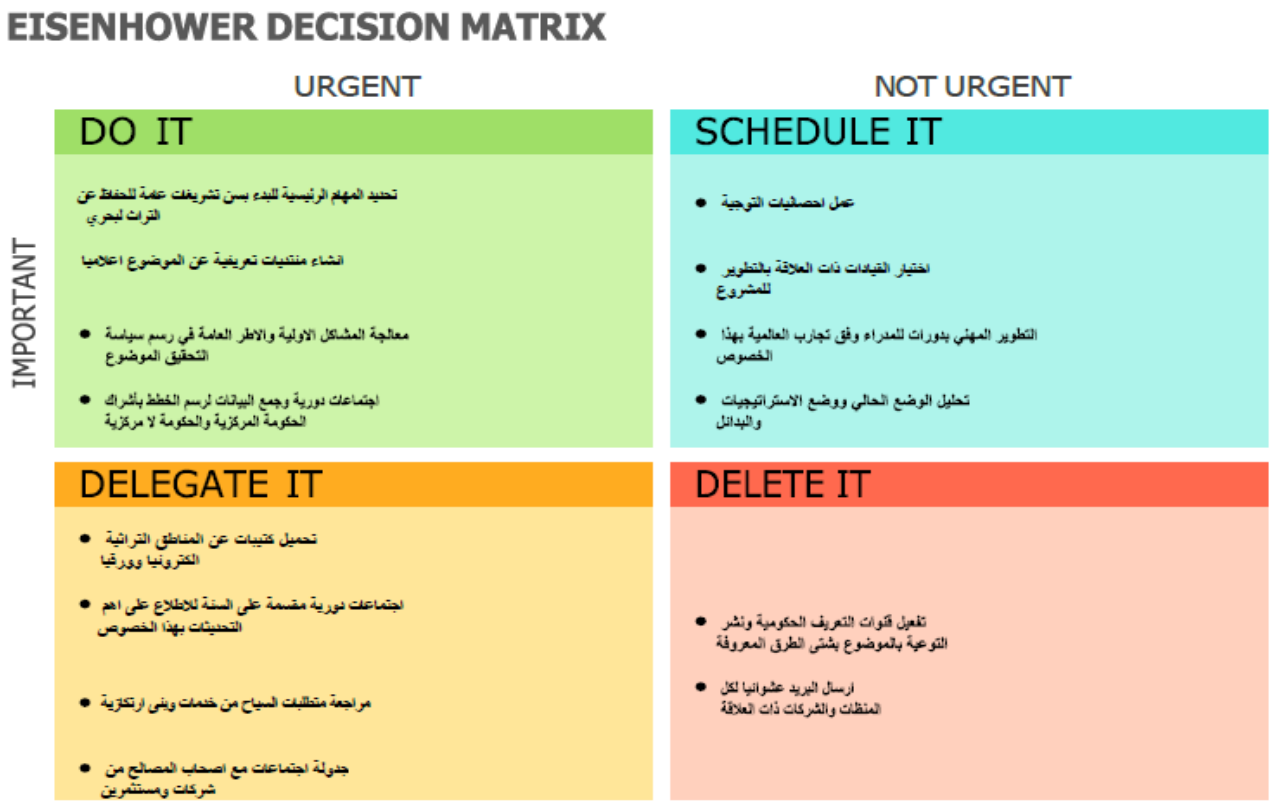


**شكل رقم (3) استعمال النموذج اعلاه كأجراء تطويري للفعاليات المتبعة مستقبلا بعد تقسيم السنة الى اربعة ارباع او ثلاثة ارباع او نصف سنوي تبعا للفريق ، المصدر ( عمل الباحثين )**

تطبيق مصفوفة أيزنهاور (أو مصفوفة الأولويات) مفيد جداً في تنظيم المهام وتحديد أولوياتها بناءً على مبدأين: الأهمية والإلحاح. تقسم المصفوفة المهام على أربع فئات تسهّل تحديد الأولويات واتخاذ القرارات بسرعة وفعالية. هنا بعض الموضوعات التطبيقية التي يمكن تناولها عند استعمال مصفوفة أيزنهاور[1]:

1. إدارة الوقت في العمل

- استعمال مصفوفة أيزنهاور لتحديد المهام اليومية أو الأسبوعية.
- توزيع المهام بين المهمة العاجلة والمهمة غير العاجلة، والتركيز على المهام التي تضيف قيمة على المدى الطويل.
- تحسين الإنتاجية للفريق عبر تأجيل أو إلغاء المهام غير المهمة

[1] خير، د. صفوح، التحضر في الجمهورية العربية السورية، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الاول، القاهرة، 1978، ص 233.

2. التخطيط للأنشطة

- تقسيم المهام على اعضاء الفريق وفق اوليات الخطة الموضوعة.
- إعطاء الأولوية للمهام المرتبطة بالمواعيد النهائية القريبة.
- إدارة الوقت بين التقييم الذاتي وخطط التحسين وفقاً للأهمية.

3.التخطيط للأهداف

- استعمال المصفوفة لتحديد الأنشطة اليومية كالتدريب ، القراءة، وتطوير المهارات.
- إعطاء الأولوية للأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف طويلة الأمد.
- تصنيف الأنشطة الاجتماعية أو الترفيهية لتكون متوازنة مع الأهداف[1].

4. إدارة المشاريع

- تطبيق مصفوفة أيزنهاور في المشاريع الجماعية لتحديد المهام الأكثر أهمية للفريق.
- تفويض المهام الأقل أهمية للآخرين والتركيز على المهام الاستراتيجية.
- تحسين العمل الجماعي بتوزيع المسؤوليات بناءً على إلحاح المهام وأهميته[2]ا.

5. التعامل مع المهام

- تطبيق المصفوفة على المهام اليومية المتكررة مثل التسويق ، الاعلان، تبعا لأوليات العمل.
- تقليل الجهد في المهام الروتينية بإعادة ترتيبها على وفق الأولويات.
- تجنب الإرهاق الناتج عن كثرة المهام عبر استبعاد المهام غير المهمة وغير العاجلة.

6. التحضير للقرارات المالية[3]

- تنظيم المهام المتعلقة بالتخطيط المالي، مثل إعداد الميزانية، ومتابعة الفواتير والاستثمار.
- تصنيف القرارات المالية بناءً على أولويتها (مثل دفع الديون العاجلة مقابل الادخار طويل الأمد.
- مساعدة الأفراد في التركيز على القرارات التي تؤثر على الأمان المالي.

[1] الداهري، عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / 1988، ص 48.
[2] الراوي، د. خاشع، المدخل الى الاحصاء، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1984، ص 67.
[3] - رجب، عزمي، الاقتصاد السياسي، بيروت، طبعة رابعة، 1977، ص 341.

**إطار مفاهيمي متكامل يربط بين مفاهيم التراث البحري والتنمية المستدامة ومصفوفة أيزنهاور**

يتطلب الربط بين التراث البحري والتنمية المستدامة وضع إطار مفاهيمي متكامل يجمع بين الجوانب التاريخية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق توازناً ضرورياً لاستمرار الموارد البحرية وتعزيز قيمتها الثقافية، مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة. ويعتمد هذا التصور على منهجية تبرز العلاقة المتبادلة بين التراث البحري والبيئة الطبيعية، من خلال تحليل مكونات التراث وأشكال التنوع الاجتماعي المرتبطة به. فالتراث البحري لا يُعد مجرد إرث ثقافي، بل يمثل أيضاً ركيزة لتحديث استراتيجيات التنمية ودعم الاقتصادات المحلية، إلى جانب تعزيز الحوكمة الفعالة ونشر الوعي المجتمعي.[1]

إضافة إلى ذلك، يسهم التراث البحري في الحفاظ على الموارد وإعادة تأهيل البيئة البحرية عبر استعمال أدوات وتقنيات حديثة تضمن الاستغلال المستدام وتحد من آثار التدهور، مع التأكيد على دمج البعد الثقافي في مشاريع التنمية. وفي إطار الرؤية الشاملة، يرتبط هذا التراث بأهداف التنمية المستدامة، من خلال احترام التنوع الثقافي، وتعزيز الاقتصادات التقليدية والحديثة، وزيادة الوعي بأهمية صون الموروثات البحرية كعامل أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

علاوة على ذلك، يتوجب أن تكون السياسات والاستراتيجيات المستدامة مستوحاة من مبادئ التراث البحري، بحيث تدمج بين المحافظة على الموارد البحرية وتحقيق تنمية اقتصادية وصيانة البيئة والتوازن الاجتماعي. هذا يتطلب استعمال معايير دقيقة لقياس مدى توافق العمليات التراثية مع مبادئ التنمية، مما يعزز قدرة المجتمعات على الاستفادة المستدامة من مواردها البحرية، مع ضمان استمرارية الموروث الثقافي والتراثي. من خلال هذا الربط، يتحقق تكامل بين الحفاظ على التراث كعنصر أساسي من عناصر الهوية الوطنية والالتزام بمبادئ التنمية البيئية، مما يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية بشكل شامل ومرن.[2]

يسلط ربط التراث البحري بمصفوفة أيزنهاور الضوء على أهمية استثمار عناصر التراث البحري وتوظيفها بشكل استراتيجي لمواجهة التحديات الحديثة التي تعترض التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تحديد أولويات العمل البحري وفق استراتيجيات واضحة تعتمد على فهم متكامل للعلاقات بين الموارد الثقافية والبيئية والاقتصادية، مما يعزز القدرة على توجيه الموارد وتخصيصها للأنشطة الأكثر تأثيراً في تحقيق الاستدامة. من خلال استثمار مكونات التراث البحري، يمكن تصنيفها ضمن إطار الأولويات الذي تحدده مصفوفة أيزنهاور، والتركيز على المبادرات الأكثر أهمية لتحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة المدى. كما أن دمج عناصر التراث ضمن إدارة تأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يسهم في رفع فعالية المشاريع البحرية وضمان استدامتها على المدى البعيد، مع مراعاة التحديات المعقدة مثل استنزاف الموارد، تغير المناخ، والقضايا الاجتماعية. [3]

إن تطبيق مصفوفة أيزنهاور على التراث البحري يتيح ترتيب الأولويات وتنظيم الجهود بصورة منهجية، بحيث تعطى

[1] Nõmmela, K.; Kõrbe Kaare, K. Incorporated Maritime Policy Concept: Adopting ESRS Principles to Support Maritime Sector's Sustainable Growth. Sustainability 2022, 14, 13593. https://doi.org/10.3390/su142013593

[2] Kyvelou, S.S.; Marava, N.; Ierapetritis, D.G. Leveraging Maritime Cultural Heritage to Drive Smart Specialization Strategies: Fostering Innovation, Blue Economy, and Sustainable Development. Heritage 2025, 8, 192

[3] Nõmmela, K.; Kõrbe Kaare, K. , op.cit.

الأفضلية للأنشطة التي تدعم تطوير القدرات المحلية، والحفاظ على الهوية الثقافية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبالاستناد إلى هذا النهج، يمكن تطوير نماذج تقييم وتحليل للمشاريع البحرية تضمن استدامتها وفق المبادئ المفاهيمية، مما يعزز قدرة المجتمعات البحرية على مواجهة التحديات، ويحقق التكامل بين التراث والتنمية لصالح الأجيال القادمة.

## الدراسة الميدانية

### مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من منتسبي جامعة النهرين موظفين اساتذة ورؤساء الأقسام وغيرهم ممن يشاركون في تطبيق وصنع القرارات في الجامعة بمختلف مفاصلها استفاد الباحثان من انتسابهم لهذه الجامعة، وقد تم جمع البيانات عن طريق توزيع استبانة، وتم اختيار الأسلوب العشوائي الطبقي دون تحديد نسب التمثيل من كلية لأخرى.

وقد اعتمد في تصميم الاستبانة على مجموعة من الأفكار التي تم الحصول عليها من مراجعة الدراسات السابقة في هذا الموضوع وخاصة ان الباحثان لديهم خبرة في مثل هذه الدراسات سابقاً ، حيث تم توزيـــــــــــــع

( 240 ) استبانة بشكل عشوائي على الفئات المعينة، وتم استلام ( 186 ) استبانة كان منها ( 6 ) إستبانات غير صالحة للتحليل، فيتبين إذن أن عدد الاستمارات التي استخدمت للتحليل كانت ( 180 )، وهي تساوي

( 75% ) وهي نسبة جيدة جداً.

إن المعلومات العامة لمجتمع الدراسة تمثلت في توزيع عينة البحث حسب الجامعة والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة في الوزارة، ومدة الخدمة في الموقع، والمؤهل العلمي، والتخصص، كما هو موضح في الجـــــــــــــداول

.( 1 )

**الجدول رقم ( 1 ) توزيع عينة البحث على الجامعة**

| الكلية | العدد | % | القسم | العدد | % |
|---|---|---|---|---|---|
| **كلية الهندسة** | 14 | 7.8 | **قسم شؤون الديوان** | 15 | 8.3 |
| **كلية العلوم السياسية** | 10 | 5.6 | **قسم دراسات العليا** | 12 | 6.7 |
| **كلية العلوم** | 20 | 11.1 | **قسم لدراسات الاولية** | 7 | 3.9 |
| **كلية تكنلوجيا المعلومات** | 10 | 5.6 | **قسم الجودة والضمان** | 17 | 9.4 |
| **كلية اقتصاديات الاعمال** | 15 | 8.3 | **قسم الرقابة** | 4 | 2.2 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **كلية القانون** | 6 | 3.3 | **قسم المالية** | 5 | 7.2 |
| **كلية الطب** | 7 | 3.9 | **قسم الموارد البشرية** | 6 | 3.3 |
| **كلية الصيدلة** | 11 | 6.1 | | | |
| **رئاسة جامعة النهرين** | 13 | 7.2 | | | |
| المجموع | | | | 180 | %100 |

**الجدول رقم ( 2 ) توزيع عينة البحث حسب الوظيفة**

| الوظيفة | العدد | % |
|---|---|---|
| مدير وحدة او شعبة او قسم | 51 | 28.3 |
| موظف | 62 | 34.5 |
| أخرى | 67 | 37.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

**الجدول رقم ( 3 ) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي**

| التخصص | العدد | % |
|---|---|---|
| الدراسات العليا | 34 | 18.9 |
| الدراسات الجامعية | 117 | 65 |
| الدراسات دون الجامعية | 29 | 16.1 |
| المجموع | 180 | %100 |

**الجدول رقم ( 4 ) توزيع عينة البحث حسب التخصص**

| التخصص | العدد | % |
|---|---|---|
| **علوم واقتصاديات والسياسة** | 41 | 22.8 |
| **الآداب** | 15 | 8.3 |
| **التربية** | 14 | 7.8 |
| **القانون** | 13 | 7.2 |
| **الهندسة** | 34 | 18.9 |
| **الصيدلة** | 11 | 6.1 |
| **الطب** | 9 | 5 |
| **أخرى** | 43 | 23.9 |
| المجموع | 180 | %100 |

**الجدول رقم ( 5 ) توزيع عينة البحث حسب مدة الخدمة في الجامعة**

| مدة الخدمة في الوزارة | العدد | % |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 38 | 21.1 |
| من 5 – 10 سنوات | 103 | 57.2 |
| أكثر من 10 سنوات | 39 | 21.7 |
| المجموع | 180 | %100 |

**الجدول رقم ( 6 ) توزيع عينة البحث حسب مدة في الوظيفة الحالية**

| مدة الخدمة في الوظيفة الحالية | العدد | % |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 77 | 42.8 |
| من 5 – 10 سنوات | 77 | 42.8 |
| أكثر من 10 سنوات | 26 | 14.4 |
| المجموع | 180 | %100 |

**تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية**

**1- درجة المعرفة :**

يتبين من الجدول رقم ( 7 ) ادناه أن الغالبية لديهم معرفة بأهمية التراث البحري حيث أن الذين لا يعرفون بشكل قليل يشكلون ما نسبته ( 17.2%)من عينة البحث، أما الذين لديهم معرفة كبيرة جداً فيشكلون ( 7.2 % )، بينما بلغ الذين لديهم معرفة كبيرة ( 37.8 ) والذين لديهم معرفة متوسطة ( 37.8% ).

إن سبب هذه المعرفة الكبيرة بموضوع قيد البحث ربما كان ناتجاً عن أن الذين يحملون مؤهلاً جامعياً يبلغون ( 65% ) والذين يحملون مؤهل الدراسات العليا يبلغون ( 18.9% ) من عينة البحث زيادة على أن المعرفة بأهمية تطوير المكانات السياحية والتراثية عامة ومنها التراث البحري خاصة نابع من تطلعات عينة البحث الى ضرورة تنويع مصادر الاقتصاد العراقي لكي لا يبقا ريعي احادي القطب وكثره تطلعاتهم وتجاربهم في السياحة من خلال سفرهم داخلياً ( شمال العراق ) او خارج العراق .

**الجدول رقم ( 7 ) توزيع عينة البحث حسب درجة معرفتها**

| درجة المعرفة | العدد | % |
|---|---|---|
| **كبيرة جداً** | 13 | 7.2 |
| **كبيرة** | 68 | 37.8 |
| **متوسطة** | 38 | 37.8 |
| **قليلة** | 14 | 7.8 |
| **لا توجد** | 17 | 9.4 |
| المجموع | 180 | %100 |

**2-مصادر المعرفة بالأساليب الخاصة التنموية :**

يتبين من الجدول رقم ( 8 ) أن الدراسة الجامعية تأخذ المنزلة الأولى بالمعرفة ، ( 41.1% ) كمصدر للمعرفة بالأساليب التطويرية ( التنموية )، بينما تأتي مواقع التواصل الاجتماعي ( 24.5% ) لتأخذ المصدر الثاني للمعرفة بالأساليب التنموية ثم الممارسة ( 17.1% ) ثم القرارات الحرة ( 8.6% ) لتأتي بعدها الدراسات العليا ( 6.1% ) وهذا يدلل على أهمية الدراسة الجامعية في اكتساب المعرفة بالأساليب بمختلف أنواعها ويترتب على ذلك ضرورة إعطاء تعليم بحوث العمليات الاهتمام الكافي.

**الجدول رقم ( 8 ) مصادر المعرفة بالأساليب التنموية المطروحة بأستمارة الاستبيان**

| المصدر | العدد | % |
|---|---|---|
| **الدراسات الجامعية** | 67 | 41.1 |
| **الدراسات العليا** | 10 | 6.1 |
| **مواقع التواصل الاجتماعي** | 40 | 24.5 |
| **القراءات الحرة (السياحية )** | 14 | 8.6 |
| **الممارسة** | 28 | 17.1 |
| **أخرى** | 4 | 2.6 |
| المجموع | 163 | %100 |

**3-مدى اهمية تطبيق الأساليب التنموية :**

يبين الجدول رقم ( 9 ) أن تطبيق (مهم) عينة البحث للأساليب لبدء التنمية في مجال عملها كبير ( 62.2% ) أما الذين لا يطبقونها ( غير مهم) فإنهم يمثلون ( 37.8% ) وهذه نتيجة حتمية بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة والمتعلقة بالمؤهل والاختصاص العلمي وعدد سنوات الوظيفة، ودرجة المعرفة بأهمية تنمية وتطوير التراث البحري كجزء مهم من التراث العراقي عام.

**الجدول رقم ( 9 ) مدى تطبيق الأساليب التنموية في التراث البحري**

| مدى التطبيق | العدد | % |
|---|---|---|
| تطبيق ( مهم لنجاح التراث البحري ) | 112 | 62.2 |
| لا تطبيق ( غير مهم ) | 68 | 37.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

**4- الرغبة في التعرف على الأساليب الكمية:**

يبين الجدول رقم ( 10 ) أن (88.3% )من عينة البحث لديهم الرغبة القوية في التعرف على الأساليب والطرق في تنمية هذه المناطق (التراث البحري) واهم الطرق المستخدمة وأن ( 4.4% ) ليست لديهم رغبة وأن ( 7.2% ) يقولون أنه لا حاجة للتعرف – ربما لأنهم يعرفونها أصلاً.

لا شك أن وجود الرغبة لدى الغالبية العظمى من عينة البحث للتعرف على تنمية وانجاح مشروع التراث البحري واهم الطرق والاساليب ا المختلفة ومجالات تطبيق هذه الأساليب، دليل على إدراك هؤلاء لأهمية هذا الموضوع وتأييدهم بانجاحه من خلال الطرق التي ذكرت في استمارة الاستبيان، وبالتالي فإن ذلك سوف يكون له دور كبير في نشر موضوع التراث البحري وتطبيق اليات نجاحه واهم الطرق التي تستعمل لرسم خارطة طريق لبداية تنمية هذا المشروع المهم في المستقبل.

**الجدول رقم (10) الرغبة في التعرف على الأساليب والطرق لتنمية التراث البحري**

| مدى وجود الرغبة | العدد | % |
|---|---|---|
| نعم | 159 | 88.3 |
| لا | 8 | 4.4 |
| لا حاجة للتعرف | 13 | 7.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

**5- أهم الأساليب المستخدمة**

يبين الجدول رقم (11) أن الأساليب الكمية المستخدمة بشكل واضح من قبل عينة البحث تأخذ الأهمية النسبية التالية:

مصفوفة ايزنهاور (52.7%)، قياس الجودة (الخدمات، الامتثال للمعايير) (45.5%)، البرمجة الخطية (27.7% )، ثم أسلوب تقييم ومراجعة البرامج ( بيرت ) ( 2.7% )، وأخيراً أسلوب المسار الحرج ( 0.8% ) وهذه الأساليب تعد أكثر شيوعاً في الدول النامية التي تحاول أن تبدأ بتطبيق الأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرار لبدء تطوير مشروع ما لبساطتها وشيوعها وسهولة استعمالها.

**الجدول رقم ( 11 ) الأساليب الكمية المستخدمة**

| أنواع الأساليب الكمية | العدد | % |
|---|---|---|
| **البرمجة الخطية** | 31 | 27.7 |
| **بيرت PERT** | 3 | 2.7 |
| **المسار الحرج CPM** | 1 | 0.8 |
| **مصفوفة ايزنهاور** | 59 | 52.7 |
| **قياس الجودة** | 51 | 45.5 |

**ملاحظة**: العينة هنا عددها ( 112 ) وهم الذين كان لهم علم بهذه الاساليب وقد طلب من المبحوثين تحديد أسلوب أو أكثر

**6- الأساليب التقليدية المستخدمة**

يوضح الجدول (12) الأهمية النسبية لاستعمال الأساليب التقليدية حيث يتبين أن عملية اتخاذ القرار تعتمد على الخبرة السابقة بنسبة (66.1% )، يليها الاستشارات ( 53.3% )، ثم الحكم الشخصي ( 24.4% )، ثم التجربة والخطأ ( 17.8% ) أما chat GPT فقد مثل ( 11.1% ) من عينة البحث البالغة 180 شخصاً يليها الحس والتخمين ( 7.2% ) .

**الجدول رقم ( 12 ) الأساليب التقليدية في عملية اتخاذ القرار**

| الأسلوب | العدد | % |
|---|---|---|
| **الخبرة السابقة** | 119 | 66.1 |
| **الحكم الشخصي** | 44 | 24.4 |
| **التجربة والخطأ** | 32 | 17.8 |

| | | |
|---|---|---|
| **الحس والتخمين** | 13 | 7.2 |
| **استعمال ذكاء صناعيchat GPT** | 20 | 11.1 |
| **الاستشارات بين الزملاء** | 96 | 53.3 |
| **أخرى** | 5 | 2.8 |

**ملاحظة: طلب من المبحوثين تحديد أسلوب أو أكثر**

**7- محددات تطبيق الأساليب في تنمية مشروع التراث البحري** :

يتبين من الجدول رقم (13) أن السبب الأول لعدم تطبيق الأساليب هو عدم توفر الأشخاص المتخصصين (48.9%) وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التعيين من خريجي السياحة ودخول عوامل كثيرة في التوظيف ربما آخرها الكفاءة والمهنية، أما السبب الثاني فهو عدم وجود تشجيع من متخذي القرار ( 34.4% )، وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك هؤلاء لأهمية الأساليب الكمية. كذلك يتساوى في الأهمية بعد ذلك عنصر عدم توفر البيانات الدقيقة مع عنصر عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة (27.2%)، وقد يرجع ذلك إلى الخصوصية التي تعيشها مدينة البصرة، ويأتي في المرتبة الخامسة أن توجهات الإدارة الحكومية لا تساعد بسبب تداخل الصلاحيات للحكومة المحلية والحكومة المركزية .

**الجدول رقم ( 13 ) محدودات تطبيق الأساليب**

| محددات تطبيق الأساليب والطرق الكمية لتطبيق مشروع التراث البحري | العدد | % |
|---|---|---|
| عدم توفر الأشخاص المتخصصين | 88 | 48.9 |
| عدم توفر الحاسوب | 28 | 15.6 |
| عدم وجود تشجيع من المسؤولين ومتخذي القرار | 62 | 34.4 |
| عدم توفر البيانات الدقيقة | 49 | 27.2 |
| عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة | 49 | 27.2 |
| طبيعة عمل الإدارة / الجهة المنفذة لا تحبذ استعمال هذه الأساليب | 26 | 14.4 |
| توجهات الإدارة الحكومية لا تساعد على استعمال هذه الأساليب | 45 | 25 |
| أخرى | 2 | 1.1 |

**ملاحظة : طلب من المبحوثين اختيار محدد أو أكثر**

**8- تطبيق ستراتيجية تحقيق مشروع التراث البحري**

يبين الجدول رقم (14) أن الطريقة الأكثر قبولاً من قبل عينة البحث لتطبيق ستراتيجية مشروع التراث البحري هي إنشاء قسم متخصص للتنمية السياحية وتطويرها في الحكومة المحلية (59.4%) يقوم بتطبيق الأساليب والطرق الكمية على مثل هكذا نوع من المشاريع، والمساعدة في اتخاذ القرارات في الحكومة المحلية من قبل مختصين .

ثم يأتي في المرتبة الثانية إنشاء مركز متخصص في جامعة البصرة يقوم بتقديم الاستشارات لمثل هكذا مشاريع تنموية تطويرية سياحية من الخبراء بهذا المجال ومن سكان تلك المنطقة لمعرفتهم وخبرتهم فيهـــــــــــــا

( 26.7% ) وأخيراً إنشاء قسم متخصص في بعض الوزارات ذات العلاقة مرتبط بالاقسام الموجودة في الحكومات المحلية لتنسيق الاعمال ( 9.45% ).

**الجدول رقم ( 14 ) طرق تطبيق الأساليب الكمية لتحقيق المشروع**

| الطرق | العدد | % |
|---|---|---|
| إنشاء قسم متخصص في مجلس الحكومة المحلية | 1.7 | 59.4 |
| إنشاء مركز متخصص يقدم الاستشارات جامعة البصرة | 48 | 26.7 |
| إنشاء قسم متخصص في بعض الوزارات ذات العلاقة مرتبط بالحكومات المحلية | 17 | 9.45 |
| أخرى | 8 | 4.45 |
| المجموع | 180 | %100 |

**9- التحليل العاملي**

تم اختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل العاملي من خلال اختبار معامل الثبات ( α كرونباخ )

ورغم محدودية الترابط ، اظهر التحليل امكانية استخلاص عاملين رئيسين هما :

الجدول (15) اختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل العاملي

| العامل | التضمين | | معامل الثبات ( α كرونباخ ) |
|---|---|---|---|
| العامل الاول | درجة المعرفة ، استعمال ايزنهاور ، قياس الجودة | التكامل المعرفي والاداري لتطوير التراث البحري | 0.71 |
| العامل الثاني | عدد المحددات ، نقص المتخصصين ، غياب التشجيع | محددات مؤسسية تحد من تطبيق الاستراتيجيك | 0.67 |

يظهر العامل الاول الدور الايجابي للمعرفة والادارة الحديثة في دعم خطط التنمية ، بينما ينعكس العامل الثاني القيود المؤسسية والادارية التي تعرقل التطبيق

**10- نتائج الانحدار اللوجستي ( تحليل العلاقة )**

تم بناء نموذج الانحدار اللوجستي لاختبار العلاقة بين تطبيق الاساليب التنموية في التراث البحري و درجة المعرفة ، الرغبة في التعرف ، عدد الاساليب ، عدد المحددات ، المؤهل العلمي ، سنوات الخدمة ، الوظيفة .

**جدول (16) نتائج الانحدار اللوجستي ( تحليل العلاقة )**

| المتغير المستقل | المعامل(B) | p-value | نسبة الاحتمال (OR) | التفسير |
|---|---|---|---|---|
| درجة المعرفة | 0.042 | 0.412 | 1.043 | تأثير غير دال إحصائيًا |
| الرغبة في التعرف | 0.291 | 0.237 | 1.338 | اتجاه إيجابي غير دال |
| عدد الأساليب | 0.018 | 0.385 | 1.018 | علاقة ضعيفة |
| عدد المحددات | -0.071 | 0.321 | 0.932 | علاقة عكسية غير معنوية |
| المؤهل العلمي | 0.057 | 0.486 | 1.059 | غير دال |
| سنوات الخدمة | 0.029 | 0.502 | 1.029 | غير دال |
| الوظيفة | -0.037 | 0.441 | 0.964 | غير دال |
| الثابت | -1.273 | 0.073 | — | — |

**Pseudo $R^2$ (McFadden) = 0.007**

يشير إلى أن النموذج يفسر نحو 0.7% فقط من التباين في القرار بتطبيق الأساليب التنموية، مما يدل على وجود عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تؤثر في القرار.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

**أولاً- ظهر من خلال الدراسة الميدانية عدة نتائج وهي مبينة على النحو الآتي:**

1- شكلت الفئة العمرية بين (30-41) سنة الغالبية العظمى من العينة ومن الذين يرتادون المرافق السياحية وربما تظهر هذه الفئة وهذه الاغلبية هي بعض جوانبها حالة الوعي الثقافي والاجتماعي والسياحي.

2- ان دخل الفرد ومهنته من العوامل الاقتصادية المهمة التي تسهم في تكرار زيادة المنشآت السياحية، اذ ان نسبة افراد العينة من الشريحة المتوسطة كانت 44% وهم ذو دخل متوسط اذ شكلت هذه الشريحة النسبة الاكبر من افراد العينة المدروسة.

3- ان النسبة الاكبر من افراد العينة كانت من الموظفين ومن حملة الشهادات الجامعية 45% والاعدادية 9% ونسبة بسيطة من حملة الشهادات العليا (5%).

4- كان عدد المتزوجين من افراد العينة الذين توجهوا للسياحة والاصطياف واصطحاب اولادهم نسبة 53,5% من مجموع العينة الكلي.

5- اغلب افراد العينة تستعمل واسطة النقل الشخصية للوصول الى المواقع السياحية, فضلاً عن عدم توافر وسائط النقل منها واليها.

6- نسبة الذكور اعلى من الاناث فهم يأتون بغية التمتع بأوقات الفراغ واللهو بمفردهم او على شكل جماعات (خاصة جماعات الاصدقاء) في حين اقتصرت زيارة الاناث مع الاهل والعائلة وذلك لأعتبارات مجتمعية تفرض على الانثى محددات قيمية ترتبط بالعادات والتقاليد والقيم السائدة.

7- يتأثر أكثر من نصف افراد العينة بالقيم والعادات والاعراف والتنشئة الاجتماعية وما يمليه عليهم المجتمع من متغيرات اجتماعية، اذ تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة ممارساتهم للنشاطات والفعاليات السياحية المتوفرة.

8- لم تؤدي الجهات المسؤولة اي نشاط تعريفي كأصدر المجلات السياحية والبوسترات تطلع الافراد على اهمية السياحة (ومنها التراث البحري) عينة الدراسة على نحو خاص وما تحتويه من نشاطات.

9- ومن خلال الدراسة الميدانية كان هناك اثر واضح في الحالة الاجتماعية متمثلاً بإجابات افراد العينة حول ان التنمية في منطقتهم سوف تؤدي الى زيادة في خصوصية منطقتهم والى تأثيرها في الحياة الاجتماعية متمثلاً بزيادة الشعور بالاطمئنان والسعادة وزيادة في العلاقات الاجتماعية بين الاقارب والاصدقاء وتزاورهم اي تأثيرها في المنظومة الاجتماعية كلها وفي زيادة شعورهم بأنهم تعرفوا عادات وتقاليد جديدة اي زيادة المعرفة والثقافة من جراء التنمية ومن ثم شعورهم بالرفاهية والسعادة من جراء هذه التنمية، من هنا نرى اثر تخطيط التنمية السياحية بصورة عامة كان واضحاً في عينة الدراسة اجتماعياً.

10- ومن خلال الدراسة الميدانية كان لتخطيط التنمية السياحية الاثر الواضح في حياة افراد العينة المدروسة اقتصادياً وذلك من خلال زيادة عدد افراد الذين سوف يعملون بالسياحة وما يؤثر ذلك من زيادة في دخولهم ومن ثم تحسن مستوى معاشهم الاقتصادي اذ سيزداد العاملون اما بالمشاريع السياحية التي سوف تقام من جراء التنمية لمنطقتهم، او انهم سوف يعودون ويعملون بالتحف والصناعات الشعبية متضمناً ذلك حتى الاكلات الشعبية التي تشتهر هناك وتقديمها الى السياح القادمين. مما تقدم ومن خلال ملاحظة الباحث فان إثر تخطيط التنمية السياحي للمنطقة يؤدي الى زيادة في تطور المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وتأثير ذلك في حياة الافراد الساكنين هناك ولقد كان هذا الاثر واضحاً.

**ثانياً- استنتاجات عامة:**

1- تصنف السياحة الى ثلاثة انواع، اولاً: سياحة رجال الاعمال، ثانياً: السياحة الخاصة، ثالثاً: سياحة وقت الفراغ والخاصة بالمتعة وقضاء وقت الفراغ بالراحة والاستجمام وهذا النوع الاخير يشكل نحو 75% من مجموع السائحين وهو الذي يتركز حوله هذا البحث.

2- زيادة على الاهمية الاجتماعية للسياحة والجوانب المختلفة لها هناك تأثيرات وجوانب اقتصادية لها مهمة اذ ان السياحة تساعد على اقامة قواعد التنمية الاقتصادية ونمو الامكانيات الانتاجية الاخرى.

3- السياحة الداخلية عبارة عن وسيلة مهمة لتوفير الاجواء الملائمة للمواطنين لقضاء وقت الفراغ وهي تختلف عن السياحة الخارجية بكونها تعتبر من الخدمات الاجتماعية التي تلتزم الدولة بتقديمها بينما تعتبر السياحة الخارجية مصدراً للعملات الاجنبية والاتصالات الحضارية.

4- هناك علاقة داخلية قوية بين المفاهيم الثلاثة المختلفة وهي (السياحة، وقت الفراغ والترويح)، والسياحة الترويحية تجمع بين هذه المفاهيم اي انها الانتقال من مكان الى اخر لقضاء وقت الفراغ المتوافر على شكل عطل في فعاليات الراحة والاستجمام او غيرها من اجل الترويح.

5- وقت الفراغ هو احد الاتجاهات النامية في المجتمعات الحديثة وهو يعني: (الوقت المتوفر للإنسان بعد اداء حاجاته الرئيسة كالنوم والاكل والضرورية كالعمل)، كما ان هناك نظرة فلسفية الى وقت الفراغ حيث انه ليس شيئاً يضاف الى الحياة وانما هو جزء رئيس من الحياة.

6- هناك عدد كبير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في مستوى ونوع الطلب لوقت الفراغ ومنها: الوقت المتوافر والدخل والمهنة والثقافة والعوامل الجغرافية والعادات والتقاليد السائدة وغيرها.

7- ان لموضوع الرجوع الى الطبيعة والتراث اهمية كبيرة ولاسيما في ايامنا هذه، اذ ان طبيعة الحياة المعاصرة تشكل عائقاً كبيراً امام الحركة الطبيعية للإنسان وتجعله بين الشوارع وجوانب المدن المكتظة بوسائل النقل ومسببات التوتر المختلفة

8- الفعاليات السياحية كأية فعالية او نشاط انساني اخر تحتاج الى عدد من التسهيلات المختلفة لتوفير الاجواء والبيئة اللازمة والمطلوبة لممارستها وهي تكون على مستويين اثنين وهما اولاً: التسهيلات السياحية المختلفة العامة التي يمكن ان توقع في اي مكان وتكون مطلوبة في كل المواقع، ثانياً: التسهيلات السياحية الخاصة بموقع معين وتكون لها علاقة قوية بخصوصية الموقع.

9- من الاعتبارات الرئيسة التي تؤثر في جميع جوانب السياحة والقرارات المبدئية لها توفر البيئة والمصادر اللازمة لها. والمصادر السياحية تكون على نوعين رئيسين وهما أولاً: المصادر الطبيعية، وثانياً: المصادر الحضارية. وأن السياحة تؤثر وتتأثر بالمصادر في آن واحد وتأثيرها في هذه المصادر يمكن ان يكون ذا وجهين، فهي يمكن ان تفسد او تحط من قيمتها في حالة سوء الاستغلال ولكنها يمكن ان تطورها وتحميها في حالة التنظيم والاستعمال العقلاني الجيد.

10- مسألة الحفاظ على البيئة هو موضوع الساعة، ليس بالنسبة للسياحة فقط وانما بالنسبة الى مختلف نواحي الحياة سواء الاجتماعية منها او الاقتصادية ام غيرها لأن البيئة هي المصدر الرئيسي للحياة والانسان وحماية البيئة والمحافظة على مصادرها الطبيعية ضرورة حتمية لاستمرار التنمية والتقدم في مختلف نواحي الحياة البشرية.

11- العراق بمجمله من الشمال الى الجنوب له خاصية متنوعة تجمع الجبال والاهوار والبحر، وهو على نحو خاص يتمتع بمجموعة امكانات سياحية مختلفة وهذه تتحد بالموقع الحضاري والاجتماعي والاقتصادي لها وكذلك بالمميزات الطبيعية والاثرية فيها وهناك ثلاثة انواع رئيسة من السياحة في العراق وهي اولاً السياحة الخاصة بالطبيعة وتتركز في شمال العراق، وثانياً السياحة التاريخية والدينية وتتركز في وسط وجنوب العراق، وثالثاً سياحة رجال الاعمال وتتركز في العاصمة وبعض مراكز المحافظات.

12- من اهم المميزات التي تتسم بها الفعاليات السياحية والترويحية في المنطقة هي:

- انها تمارس على شكل مجاميع وتغلب عليها صفة العلاقات والتقارب الاجتماعي.
- انها ذات صفة ساكنة وغير متحركة وأغلب الفعاليات الترويحية تكون خاصة بالطبيعة وتمارس في الهواء الطلق.
- انها ممكن ان تختلف عن الفعاليات الخاصة بقضاء وقت الفراغ في الموطن الاصلي للسائح.
- اغلبها يمكن ان تمارس من الجميع.
- انها تشكل عبارة عن نوع من التغيير في الحياة الروتينية للسائح.
- انها تتأثر بالصفات والمميزات الخاصة بالمواقع المختلفة والتسهيلات المتوافرة.

13- المصادر السياحية الطبيعية في المنطقة تعتمد على المياه، الاهوار القريبة، المناظر الطبيعية، الحياة الريفية والطبيعية وصيد الاسماك البحرية ، والتقاء نهري دجلة والفرات ، أما المصادر الحضارية فهي تتكون من: التراث الشعبي المحلي، الصناعات والحرف اليدوية، العناصر التاريخية الحضارية.

14- نظراً لطبيعة السائح العراقي وخلفياته الحضارية المعينة وكذلك الحقيقة المعروفة عن الانسان بأنه كائن اجتماعي بطبعه، ولكون السياحة أصلاً ظاهرة اجتماعية من ظواهر العصر، فمن الضروري التركيز على هذا الجانب واعتبار العامل الاجتماعي لدى التعامل مع البيئة السياحية في المنطقة، وتوفير الاجواء والامكانيات والتسهيلات اللازمة لاشباع مثل هذا الجانب للطلب السياحي في المنطقة.

**ثالثاً- نتائج اختبار فرضية البحث:**

اذ ان البحث يفترض أن التخطيط للتنمية السياحية في منطقة معينة سوف يؤدي الى ظهور آثار اجتماعية واقتصادية تؤثر في الحياة العامة لذلك قمنا باختبار هذه الفرضية باستعمال اختبار كا$^2$*.

وبعد اجراء اختبار كا$^2$ وبمستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (1) ، كانت القيمة المحسوبة (42.35) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.841) ، لذا فاننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية، اي ان الفروق معنوية في الاجابات بالنسبة الى الآثار الاجتماعية ، وايضاً كانت نتائج اختبار كا$^2$ بالنسبة الى الآثار الاقتصادية بمستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (1)، لذا فاننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية ، أي ان هناك تأثيراً لتخطيط التنمية السياحية في الاستفادة من التراث البحري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية مستقبلا .

**التوصيات**

في ضوء الاستنتاجات آنفة الذكر يمكن التوصل الى مجموعة من التوصيات التي تسهم في امكانية تنمية النشاط السياحي وتطويره وتخطيطه في المنطقة للنهوض بالقطاع السياحي وتنشيطه بصورة خاصة، وفي القطر بصورة عامة وهي:

**أولاً – توصيات إرشادية :**

1- لضمان تحقيق تنمية السياحة لمنطقة الدراسة لابد من تدعيم مسارات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتوفير الخدمات والمستلزمات التكميلية للنشاط السياحي (خدمات البنى الارتكازية) كافة بالتنسيق مع الدوائر والجهات ذات العلاقة مع أهمية اعتماد مبدأ التخطيط السياحي بوصفة أسلوبا علمياً حديثاً للوصول نحو تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد السياحية باعتبارها جزءاً من التخطيط العام الذي هو جوهرة تنظيم أدارى يسعى لتحقيق أهداف سياحية معينة خلال مدة زمنية محددة تعبأ لها الجهود البشرية والمادية المناسبة.

2- العمل على اصدار قانون الاستثمار السياحي الذي بموجبه يتم منح الاعفاءات والتسهيلات المصرفية فضلاً عن الدعم المادي من خلال القروض الطويلة الامد وتأجير الاراضي لأغراض سياحية عن طريق المساطحة لمدة لا تقل عن (20-30 سنة).

3- التنسيق والتعاون بين هيئة السياحة والهيئة العامة للطرق والجسور على دراسة جعل الطرق التي تربط المنطقة ببقية المناطق ذات مسارين لكي تتيح للسائح حرية الحركة في هذه الطرق للتنقل، اضافة الى ايجاد خطوط نقل الى الموقع السياحي.

4- العمل على ابراز هوية المنطقة قيد الدراسة في مجال المعالم الأثرية والحضارية الموجودة فيه، وينبغي ان يتم ذلك بالتنسيق بين هيئة السياحة والدوائر الاعلامية المختلفة للقيام بأعمال الدعاية والاعلان السياحي، على وفق برنامج اعلامي ودعائي علمي.

---

*مربع كا$^2$ = $x2 = \sum \frac{x_i \quad u_i}{o_i}^2$

5- الاستجابة لنوعية الطلب السياحي في المنطقة والمتمثلة، على نحو رئيس، في تغيير البيئة وخوض تجارب جديدة والتمتع بالطبيعة مع الاخذ بنظر الاعتبار العناصر الرئيسة للبيئة السياحية مع تنظيم استعمالات الارض.

6- الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في عملية اجراء التخطيط والتنمية السياحية للمنطقة وخاصة فيما يخص التراث البحري للبصرة.

7- دراسة الجدوى الاقتصادية من انشاء اي مشروع سياحي مستقبلي لارتباط ذلك بمستوى الطلب السياحي لتلك المنطقة السياحية، لأن الدراسات القديمة لا يمكن الاسترشاد بها، لأنها اصبحت قديمة ولا تواكب التطورات الحديثة.

8- توفير البيانات والاحصائيات السياحية بأرقام حقيقية بعيدة عن التكتمات الامنية التي تعيق مكننة العمل السياحي .

9- انشاء شبكة معلومات سياحية وطنية لتبادل المعلومات السياحية بين كافة القطاعات من خلال التغذية العكسية مع إدخال التقنيات والتكنولوجية الحديثة في مجال السياحة.

10- تأسيس وانشاء مكتبة سياحية متطورة ومجهزة بأحدث الوسائل العلمية بكافة أنواعها

11- الترويج والتسويق للمنتجات السياحية باستعمال شبكة المعلومات الدولية.

**ثانيآ- التوصيات الإجرائية:**

**أ. التوصيات ضمن مدينة البصرة:**

دراسة اختيار المواقع ذات الجذب السياحي وذات الجدوى الاقتصادية التي تدخل ضمن خطة التنمية السياحية للمنطقة من حيث تهيئة بعض المواقع الأثرية البحرية الموجودة في المنطقة لزيارتها بصورة منتظمة، اضافة الى الاهتمام بالخدمات الطبية والصحية من حيث اقامة مركز للعلاج والاستشفاء في المنطقة.

**ب- توصيات بين منطقة الدراسة والمناطق الاخرى المجاورة :**

ويتم ذلك بتوفير الخدمات على الطريق الرئيس المؤدي الى المواقع السياحية، وبقية المدن من حيث الاداء الوظيفي واقامة مراكز تقدم فيها الخدمات السياحية (مطاعم ، مقاهٍ، الخ) على ان تنجز تلك المواقف من القطاع الخاص على وفق تصاميم تشرف عليها هيئة السياحة، وايضاً الاهتمام بتحسين وتطوير خدمات النقل الحديدي الذي يربط المنطقة ببقية المناطق والمحافظات الاخرى اذ ان هذا الخط يقوم بنقل السياح بكلف اوطأ، وان تقوم دائرة الآثار والتراث بمتابعة المواقع الاثرية المهمة والعمل على حمايتها من عبث العابثين والمتجاوزين، اما عن مجال التعاون الدولي السياحي فتوصي الدراسة بضرورة تحقيق التكامل السياحي في مجالات الترويج والتسويق وادراج التسهيلات السياحية على ان تسبق هذه العملية اجراء دراسات سياحية بهدف بناء قاعدة متكاملة سياحيا.

**المصـــادر**

**البحوث والرسائل الجامعية**


1- صوفي، احمد محمد، مخطط لتطوير السياحة في شمال العراق، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1978، ص 50.

2- جاسم، سامي مجيد، تطوير السياحة في منطقة اهوار العراق، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1982، ص 34.

3- العقيلي، نعمان دهش، تطور المراكز السياحية في العراق، بغداد، كلية الآداب، جامعة بغداد، رسالة ماجستير، 1983، ص 38.

4- القيسي، سعد عبد الرزاق، دراسة تحليلية لسوق الطلب السياحي لمدينة لحبانية السياحية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1983، ص 36.

5- الحسوني، محمد مسلم، تطوير الامكانيات السياحية ضمن اطار التنمية الاقليمية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1991، ص 38.

6- الياسري، انصاف جعفر، اثر نماذج المسؤولية في التخطيط للتنمية السياحية في العراق، 2002، ص 58، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، رسالة ماجستير.

7- اليعقوبي، دارا طلعت، دراسة عن السياحة والتسهيلات السياحية في شمال العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الهندسة، بغداد ، 1980.

8- مصطفى، عدنان ياسين، تأثير التحضر على التنظيم الاسري – دراسة في ديمغرافية الاسرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1982، ص 50.

9- محمد، كريم دباغ، الاتجاهات الحديثة في مناخ العراق للفترة من 1965-1985، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.

10- المشهداني، خليل ابراهيم، اثر التحضر في تطوير المواقع السياحية في كربلاء، اطروحة ماجستير، ص 206، 1994.

11- المشهداني، خليل ابراهيم، العوامل الاجتماعية واثرها في تنمية السلوك الترويحي عند الشباب، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد، 1998، ص 86.


**المصادر العربية**


12- ابراهيم، د. سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 183.

13- الفلكلور البحري الكويتي المؤلف: د. يعقوب الحجي ، تاريخ الإصدار: 2021م الطبعة الأولى ، ص23-28 .

14- اسعيد، د. محمد فايز، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 103.

15- اسماعيل عماد الدين وآخرون، قيمنا الاجتماعية واثرها في تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 4.

16- مالم ينشر من تراث الملاح العربي أحمد بن ماجدالمؤلف: أ. د. عبدالله يوسف الغنيم عدد الصفحات: 155تاريخ الإصدار: 2020م الطبعة الأولى ، ص 40-43 .

17- البدور، سليمان، الجانب الاجتماعي للتنمية السياحية، عمان 1998، شبكة المعلومات الدولية www.google.com.

18- بك، علي اسماعيل، مستقبل السياحة واثرها على الاقتصاد القومي، القاهرة 1981،ص 27.

19- البكري، علاء الدين، السياحة في العراق، تخطيط علمي جديد، بغداد 1972، ص 83.

20- "قارب الشَّاشة وطرق الصيد" يوثق التراث البحري ، لخالد سليمان عبيد بن جميع ، 2023.

21- بكري ، د. كامل، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1985.

22- توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، الاردن، 1997، ص 13-15.

23- الجوهري، محمد وآخرون، علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة، 1983، ص 228.

24- الحسن، احسان محمد، الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الاولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 63.

25- حسن، د. زهير عبد الله، القطاع السياحي في المغرب-الواقع والآفاق، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1991، ص 137.

26- حسن، رجب، النهضة السياحية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص 1.

27- حلبي، عبد الرزاق، دراسات في المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 1989، ص 132.

28- الخشاب، مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1962، ص 191.

29- خصباك، شاكر، العراق الشمالي، 1976، بغداد، ص 29.

30- خه، لين ين، الصين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في الالفية الجديدة، مجلة الصين اليوم، بكين، سنة 2000، ص 10.

31- الخوري، الياس، ((السياحة في لبنان والعالم))، ط 1، بيروت 1985، ص 17-19.

32- خير، د. صفوح، التحضر في الجمهورية العربية السورية، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الاول، القاهرة، 1978، ص 233.

33- الداهري، عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / 1988، ص 48.

34- الراوي، د. خاشع، المدخل الى الاحصاء، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1984، ص 67.

35- رجب، عزمي، الاقتصاد السياسي، بيروت، طبعة رابعة، 1977، ص 341.

36- ابو رحمة، مروان ، مبادئ السياحة، عمان، 2001 م ، ص 6.

37- الروبي، د. نبيل، اقتصاديات السياحة، الجزء الثاني، الاسكندرية، 1986، ص 8.

38- الريماوي، حسين، مدخل الى السياحة والاستجمام، شبكة المعلومات الدولية www.Goq.com عن كتابه عمان، 1998.

39- زكي، د. رمزي، مشكلات التضخم في مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 142.

40- الزهران، د. حامد عبد السلام، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1977، ص 68.

41- السكر، مروان، الاقتصاد السياحي، عمان، 1999، ص 114.

42- السكر، مروان، الخدمات السياحية، عمان، 1998، ص 91.

43- عبادي، عبد الله، مبادئ الاقتصاد، جامعة بغداد، ادارة واقتصاد.

44- عبد العزيز، ماهر، صناعة السياحة، شبكة المعلومات الدولية www.Goq.com عن كتابه، 1997.

45- عبد العظيم، د. حمدي، اقتصاديات السياحة (مدخل نظري وعملي)،القاهرة 1996، ص 51.

46- عبد الوهاب، د. صلاح الدين، السياحة الدولية، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1987، ص59.

47- عبد الوهاب، د. صلاح الدين، في التخطيط السياحي، العدد (2)، 1969، ص 24-26.

48- عزيز، محمد، النقود والبنوك، بغداد، 1968، ص 256.

49- علي ، د. محمد امين محيي الدين، ادارة الفنادق ورفع كفاءتها الانتاجية، دار وائل للنشر، الاردن، 1998، ص 298.

50- عويس، د. سيد، الخدمة الاجتماعية ودورها القيادي، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص253.

51- غنيم، عثمان، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، شبكة المعلومات الدولية www.Goq.com عن كتابه عمان 1999.

52- قابيل، ابراهيم عزت، المدخل الى اقتصاديات السياحة، الجامعة المستنصرية، بغداد 1976-1977، ص 5.

**المصادر الاجنبية**

53- A.J. Burkart (The Management of Tourism) First published 1975, PP. 162-166, Op.Cit.

54- Alister Matheisonand, Geoffrey wall,Tourism Longman,1982,PP.36-37.

55- Arbatov G. The world civilization process, Social Sciences Quarterly Review, Moscow, 1991, P. 39.

56- Burkat and Medlik, Tourism, past, present and future, Heinenman, 1981, p.p. 210-220.

57- Charles Kaiser. Jr. Larry E. Helber, Tourisum planning and development, CBI Publishing Co., Inc, 1978, P. 47.

58- Charles Kaser, Op.Cit, P. 23.

59- Clawson Marian, and Kentsch, "Economics of outdoor Recreation", P.12.

60- Council of Ministers. (National Tourism Devel.Plan), Master plan and Feasibility studies detailed plans final report pp. 1.

**استمارة المسح الميداني**

**عنوان الدراسة**

**تكاملية بناء ستراتيجيات التراث البحري في تعزيز خطط التنمية وفق الاهداف الانمائية .. الروىء المستقبلية**

**عزيزي المواطن الكريم ، المعلومات المطلوبة في هذه الاستمارة لأغراض البحث العلمي فقط**

**ملاحظة : أ – يرجى وضع علامة ( صح ) أمام العبارة المناسبة .**

**ب – الإجابة محددة بالمنتسب او برب الأسرة او ربة الأسرة حصرا رجاء شاكرين تعاونكم معنا .**

**ج- الدراسة لاغراض بحثية وهي على شقين / منتسبي جامعة / المواطنين عامة .**

**الباحث**

1- انتماء المجيب الى كلية :

2- الوظيفة التي تشغلها في الكلية :

3- التخصص :

4- مدة الخدمة في الوزارة من المنتسبين عامة :

2- عمر المجيب : 18-29 ، 41 ، ، ،

65-54 فأكثر .

3- مهنة رب الأسرة غير منتسبي الجامعة : موظف ، كاسب ، عامل ، متقاعد

، طالب ، ارات واستثمارات

أخرى تذكر رجاء

4- مهنة ربة الأسرة : موظفة ، ع ، رب ، متقاعدة

مهنة أخرى تذكر رجاء

5- الحالة الاجتماعية : متزوج ب مطلق أرمل .

6- عدد أفراد الأسرة : ذكور إ الكلي

7- المستوى التعليمي لرب الأسرة : أمي ، أ ويكتب ابتدائية

متوسطة ، إعدادية م كلية شهادات

8- المستوى التعليمي لربة الاسرة : امي ، ي كتب

ابتدائية توسطة ، اعدادية ، معهد او كلية شهادات ع

9-المستوى المعاشي للأسرة :فقيرة متوسطة عالية

10- مستوى الدخل الشهري للأسرة : أقل من 100 ألف 100- لف

201-300الف -400 ألف 01 50الف 500-ف

11- عدد العاملين الكلي في الاسرة : واحد ، ، ثلاث

12-هل دخلك يتناسب مع ما تزاوله من نشاط سياحي ؟ نعم كلا

13- مدة الاقامة للعائلة في المنطقة بالسنوات : اقل من سن الى 5 سنوات ،

من 6 سنوات الى10 سنوات ، من 11 ى 15 سنة ،16 سنة فاكثر

14- هل تمتلك العائلة : سيارة ، ستلايت ، اركوندشن ،

سخان غسالة ، مجمدة ، ثلاجة اخرى

15-هل لديك االفراغ الكافي لممارسة النشاطات السياحية في منطقتك ؟ نعم كلا

16- ما هي عائدية المسكن الذي تعيش فيه : ملك ايجار ، اخرى تذكر

17- هل تعتبرون المنطقة التي تسكنون فيها : سياحية ، غير سياحية

18- هل بالمنطقة مناطق سياحية مخططة : مناطق سياحية غير مخططة ، مناطق غير سياحية

19- هل يعمل احد افراد العائلة في مجال السياحة والخدمات السياحية: نعم ، كلا

20- هل يزوركم الاقارب والاصدقاء من خارج المنطقة بشكل خاص في الموسم السياحي :

نعم كلا هل تعتقد ان التنمية السياحية لمنطقتك أثر على ذلك:

نعم كلا

21- هل لمنطقته اثر ايجابي على علاقتك بالاقارب والاصدقاء : نعم ، كلا

وهل للتنمية السياحية اثر في ذالك نعم كلا

22- هل ساهمت الاماكن السياحية في منطقتك بشعورك بالسعادة والاطمئنان الاجتماعي :

نعم للتنمية السياحية اثر برأيك : نعم كلا

23- هل تساهم السياحة في منطقتك بتحسين دخولات العائلة : نعم ، كلا مع اجراء الدراسات السياحية لمنطقتك هل دخلك سوف يزداد : نعم كلا

24- هل تعتقد بالامكان تخطيط منطقتك بشكل افضل لخدمة السياحة : نعم ، كلا الى حد

25- هل تعتقد ان افضل وسيلة لتنمية منطقتك هو ميدان السياحة : نعم ، كلا

26- هل تباع في منطقتك بعض التحف، والصناعات الشعبية الفلكلورية : نعم ،

كلا ، لم

27- هل تعتقد ان المردودات الاقتصادية من السياحة تساهم في تنمية المنطقة والعوائل الساكنة فيها : نعم ، كلا ، الى حد ما

28- هل تخصص العائلة جزء من مسكنها لاستضافة العوائل القادمة لغرض للسياحة في المنطقة : نعم ☐ ، كلا ☐ ، احيانا ☐

29- هل تشعر العائلة بالسعادة عند قدوم السياح الى منطقتك: نعم ☐ كلا ☐ ، نوعا ما ☐

30- هل تساهم السياحة في منطقتك بزيادة معلوماتك الثقافية وتعرفك بالعادات والتقاليد لمجتمعات اخرى: نعم ☐ ، كلا ☐ وهل للتنمية تأثير في ذالك: نعم ☐ كلا ☐

31- هل تتمنى ان تساهم الدولة والشركات الخاصة بتحسين الواقع السياحي في منطقتك :

نعم ☐ ، كلا ☐ ، نوعا ما ☐

32- هل تتعتقد ان منطقتك لها خصوصية خاصة قادرة على جذب المزيد من السياح في منطقتك : نعم ☐ ، كلا ☐ وهل ستزداد هذه الخصوصية في ظل التنمية لمنطقتك : نعم ☐ كلا ☐

33- هل تتوفر في منطقتك خدمات ومرافق سياحية تساهم في جذب السياح اليها : ☐

نعم ☐ ☐ ☐ ما

34- كيف تصف منطقتك :

آ – جميلة جدا وذات مناضر خلابة : نعم ☐ ، كلا ☐ ، نوعا ما ☐ ☐

ب – جميلة ومناطقها ذات جمال اعتيادي: نعم ☐ كلا ☐ نوعا ما ☐ ☐

جـ- لا يختلف جمالها عن اية منطقة اخرى في كردستان

نعم ☐ الى ☐ ☐

د- يزداد جمال منطقتك بأجراءالتنمية السياحية نعم ☐ كلا ☐ ☐

35- هل تعتقد ان في التخطيط السياحي للاستفادة من التراث التاريخي البحري يمكن ان نطور المنطقة اجماعيا واقتصاديا اكثر وافضل مستقبلا : نعم ☐ ، كلا ☐ ، نوعا ما ☐ ☐ ☐

36- هل تشعر ان منطقتك تتصف بالتعاشر السلمي بين القوميات والاديان وتقبل العادات والتقاليد للسائحين الوافدين لمنطقتك : نعم ☐ ، كلا ☐ ، الى حد ما ☐ ☐ ☐

37- هل منطقتك قريبة عنى مناطق سياحية اخرى يمكن الوصول اليها في اقل من ساعة واحدة : نعم ☐ ، كلا ☐ . اقل من ساعتين : نعم ☐ ، كلا ☐

38- هل تحتاج المنطقة الى اضافة خدمات ومرافق سياحية اخرى : نعم ، كلا

39- ما هي مقترحاتك بشأن تطوير السياحة في البلد وخاصة فيما يخص التراث البحري :

-1

-2

40-هل تعتقد ان السياحة مهمة في حياة الانسان : نعم كلا

41-هل تعتقد ان الوصول الى المنطقة السياحية سالك : نعم كلا

42- **مدى تطبيق الأساليب التنموية في التراث البحري : سطرين فقط**

**43- الرغبة في التعرف على الأساليب والطرق لتنمية التراث البحري كلا م**

44- اهم الاساليب التنموية الكمية التي تعرفها :

**البرمجة الخطية**

**بيرت PERT**

**المسار الحرج CPM**

**مصفوفة ايزنهاور**

**قياس الجودة**

**55- الأساليب التقليدية في عملية اتخاذ القرار :**

**الخبرة السابقة**

**الحكم الشخصي**

**التجربة والخطأ**

**الحس والتخمين**

**استعمال ذكاء صناعيchat GPT**

**الاستشارات بين الزملاء**

**أخرى**

56- اذكر بسطرين فقط **محدودات تطبيق الأساليب التنموية :**

**57- اذكر رأيك في طرق تطبيق الأساليب الكمية لتحقيق المشروع الترتث البحري :**

58- رأي عام غن موضوع الدراسة :